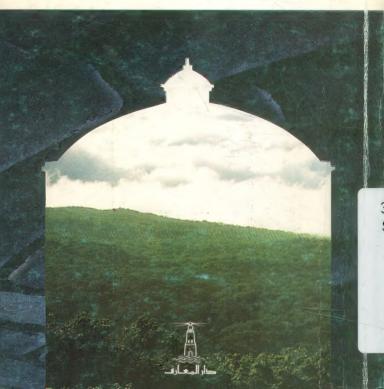
دكنورا حمدفتحى سرور الرئانية







[375]

رئيس التحرير: رجب البنا

دكنورا حمدفتحى سرور

(لبربلومًا سُية (لبرمًا نيت



إن الله عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا في شيء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هي ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن يتنفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التي نحياها .

طه حسین

مقدمية

أصبحت الدبلوماسية البرلمانية أحد أهم أشكال العلاقات الدولية في عالم اليوم ، وأحد العناصر المؤثرة في صياغة الرأى العام والقرار العالمين إزاء مختلف القضايا والشئون الدولية .

وعلى مدى ثلاث سنوات (١٩٩٤ - ١٩٩٧) توليت مسئولية رئاسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولى ، وهو الاتحاد الذي يمثل قمة الدبلوماسية البرلمانية ، ويعد أحد أكبر المنظمات الدولية وأعرقها .

..وخلال هذه السنوات الثلاث ، عايشت عن قرب حجم التحولات التى يمر بها المجتمع الدولى على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وسعيت من خلال موقعى هذا لدعم مساهمة الاتحاد البرلمانى الدولى فى صياغة أجندة التعامل الدولى مع هذه التحولات ، والاستعداد لدخول القرن الجديد والألفية الثالثة للميلاد ، كما حاولت - من منطلق انتمائى لمصر صاحبة الدور الحيوى

على الصعيدين الإقليمى والدولى ، ومن منطلق خبراتى الذاتية - أن أنشط الدور الذى يقوم به الاتحاد ، وأن أجعل منه محفلا لبلورة مواقف جماعية دولية مؤثرة فى صياغة حاضر ومستقبل المجتمع الدولى ، وليس مجرد منبر لتسجيل المواقف المتعارضة .

وعلى مدى هذه الفترة القصيرة ، استطاع الاتحاد البرلمانى الدولى أن يبلور رؤى واضحة ، ويتخذ خطوات مؤثرة إزاء عدد من القضايا المهمة وفى مقدمتها تعزيز وترشيد التوجه العالمى نحو الديقراطية ، وصياغة أسس جديدة للتعاون الدولى فى عصر العولمة وتلاشى الحواجز بين ما هو داخلى وماهو دولى ، وذلك بما يحفظ الحقوق الأساسية للأفراد ، ويقيم عألما أكثر عدالة وتكافؤا ، كما تم توجيه اهتمام أكبر للقضايا الاجتماعية والبيئية ، إضافة إلى قضايا الأمن الإقليمي والدولى والعديد من المسائل الأخرى .

فى الوقت تفسه ، تم ولأول مرة ، إرساء آلية مستقرة وفعالة للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلمانى الدولى ، من منطلق أن دور كل منهما مكمل لدور الآخر خاصة فى مجالات خدمة السلام ، وحقوق الإنسان والديقراطية.

فإذا كانت الأمم المتحدة هي برلمان الحكومات ، فإن الاتحاد يعد برلماناً لبرلمانات العالم ، أي محشلاً لإرادة شعوبها.

ويقدر ما أنجزت الدبلوماسية البرلمانية خلال هذه السنوات من أهداف ، بقدر ماكشفت هذه الفترة عن الكثير مما يتوجب عمله ، كما أثبتت أن بإمكان الدبلوماسية البرلمانية - سواء من خلال الاتحاد البرلماني الدولي أو من خلال الاتحاد البرلماني الدولي أو من خلال الاتصالات والحوارات بين برلمانيي العالم - أن تقوم بدور كبير ومؤثر من أجل تعميق التعاون بين الأمم ، وإيجاد عالم أكثر سلاماً ورخاء واحتراماً لحقوق الأفراد ، وترسيخاً لسيادة القانون .

وفى هذا الكتاب ، أعرض جوانب من هذه التجربة ، ومايكن استخلاصه منها من دروس للمستقبل .. ولعل فى مقدمة هذه الدروس ، أنه لايكن أن نبنى مستقبلاً جديداً بفكر قديم ، أو بفكر منعزل ، فى عصر لم يعد يسمح بأى عزلة أو انغلاق .

د . أحمد فتحى سرور

القاهرة . أكتوبر ١٩٩٧

مفهوم الدبلوماسية البرلمانية

يرتبط مصطلح الدبلوماسية عموما بوسيلة الاتصال بين الدولة والدول الأخرى وإدارة العلاقات فيما بينها .

فالدولة لايمكن أن تحيا عفردها بمعزل عن الدول الأخرى ، بل لابد أن تكون هناك صلات معينة ، وعلاقات تسمى العلاقات الدولية .

هذه العلاقات الدولية لابد أن تتم وتدار من خلال وسائل منظمة تخضع لفن وقواعد معينة ، ويطلق عليها اسم «الدبلوماسية » .

فالدبلوماسية هى الوسيلة التى يتم بها الاتصال مع الدول الأخرى من أجل الوصول إلى هدف معين تحدده السياسة الخارجية للدولة .

والدبلوماسية علم وفن ، فهى تخضع لقواعد علمية ولكن أسلوب تنفيذها يرتبط إلى حد كبير بمهارة الديلوماسي نفسه .

بهذا المعنى ، لا يجوز الخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية ، فالسياسة الخارجية قرار سياسي تصنعه السلطة

المختصة ، وأما الدبلوماسية فهى وسيلة تنفيذية للسياسة الخارجية ، أى أن الدبلوماسية ليست هدفاً فى ذاتها ولاتدور فى فراغ ، وإنما هناك أهداف معينة تحددت بقرارات سياسية وتسعى الدبلوماسية لتنفيذها .

ومن ثم ، فإن الدبلوماسية أياً كانت أشكالها ، فإنها تتجه جميعاً إلى أهداف واحدة .

وقد تطورت أشكال الدبلوماسية بتطور المجتمع الدولي .. فبعد نشوء عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى ، ظهرت «دبلوماسية المنظمات الدولية» ، ورغم أن الدبلوماسية في الأصل يمارسها المثلون الرسميون للدولة « الدبلوماسية الرسمية » .. فإن تطور حركة المجتمع الدولية ، أدى إلى تعدد الأطراف المؤثرة في القرار السياسي في مختلف الدول ، ومن ثم فإن التعبير عن مصالح الدولة لم يعد وقفاً على ممثليها الرسميين ، وإنما أصبح من المكن أن يقوم بهذا العمل الدبلوماسي شخصية عامة لها ثقلها ، ومن المكن أن تتولاه فئة معينة .. رجال أعمال .. رجال اقتصاد .. رجال القانون أو الرياضة أو العلماء أو غيرهم .. ويكون تحرك هؤلاء مع نظرائهم في الدول الأخرى محققاً لأهداف عديدة

تتوخاها السياسة الخارجية ، ويؤدى هذا التحرك إلى دعم العلاقات بين الدول وتقريب وجهات النظر .

ويسمى هذا التحرك غير الرسمى عادة باسم « الدبلوماسية الشعبية » لأنه لايتم من قبل ممثلين رسميين مفوضين من الدولة للتحدث باسمها ، وإنما يتم بصفة شخصية أو مع الأجهزة المناظرة في الدول الأخرى .

وقد تطورت هذه الدبلوماسية الشعبية بدورها وبدأت تأخذ شكلاً مؤسسياً ، فأصبحت الأحزاب تتصل ببعضها البعض ، كما أصبحت المؤسسات الأهلية والاتحادات والروابط والمنظمات مثل منظمة الشعوب الأفرو آسيوية ورابطة الأحزاب الاشتراكية .. وغيرها من المؤسسات والمنظمات تمارس أيضا اتصالات وتتيح مجالات لشرح وجهات النظر والتعبير عن مصالح ومواقف مختلف الدول إزاء العديد من القضايا .

الدبلوماسية البرلمانية

قد يختلط مفهوم الدبلوماسية البرلمانية عفهوم الدبلوماسية الرسمية ويتداخل معه .. فالدبلوماسية الرسمية يمارسها الممثل الرسمى للدولة بقرارمن السلطة المختصة ، بينما يمارس

الدبلوماسية البرلمانية نائب منتخب من الشعب ، بقرار من البرلمان الذي ينتمى إليه ، ويتحرك تحركاً معيناً عمثلاً للمؤسسة النيابية ، والفارق الأساسى بين هذين الشكلين من أشكال الدبلوماسية ، هو أن الذي يمارس الدبلوماسية الرسمية لديه التفويض القانوني وفقا للقواعد الدولية لكى يتحدث ، وقد يترتب على تحركه أثر قانوني هو توقيع اتفاق معين . هذا على خلاف الحال بالنسبة لممثل البرلمان .

كما أن عضو البرلمان يعتمد على ثقله ووزنه فى إبداء الرأى ونقل المشكلة والتعبير عنها ، وهو وزن وثقل له قيمته التى يستمدها من انتشار الديمقراطية ، ومن مسئولية الحكومات أمام البرلمان . فالحكومة تعبر عن فكر البرلمان الذى منحها ثقته ، فإذا جاء البرلمانى وتحدث عن فكر سياسى معين ونقله إلى دولة أخرى فإنه يعبر عادة عن الفكر السياسى السائد فى وطنه والذى تلتزم به الحكومة .

وتكتسب الدبلوماسية البرلمانية أهمية إضافية من طبيعة عمل البرلماني الذي يحتك بالقاعدة الشعبية ، فإذا ما استمع إليه الطرف الآخر يعرف أن هذا الرأى يعبر عن إرادة الشعب في الدولة . وليس ماتلقاه من تعليمات حكومية مثلاً .

إن الدبلوماسية البرلمانية تلتزم بالهدف السياسى ، وهى تتحرك بطلاقة وبمرونة وبغير قيود إدارية ، والمتلقى لهذه الدبلوماسية يدرك أنها أصدق تعبير عن آراء الشعوب .. ومن هذه الحقيقة فإن من الواجب مراعاة الدقة البالغة في اختيار الوفود البرلمانية التى تتولى هذه الاتصالات ليكون تشكيلها بحساب دقيق لأن مهمتها أمانة قومية كبيرة .

وللدبلوماسية البرلمانية مستويات عديدة ، فقد تتم على مسترى ثنائى مثل الزيارات البرلمانية بين أعضاء ووفود من برلمان الدولة إلى دولة أو دول أخرى ، ومايتخلل هذه الزيارات من لقاءات بالمسئولين الرسميين أو أعضاء البرلمان فى تلك الدول.

وقد تكون دبلوماسية برلمانية متعددة الأطراف ، ويتم ذلك فى المؤتمرات البرلمانية التى تعقد فى إطار الاتحادات البرلمانية الدولى ، والاتحادات البرلمانية الإقليمية .. أو فى إطار الجمعيات البرلمانية الإقليمية .

الدبلوماسية البرلمانية والعولمة

دور الدبلوماسية البرلمانية في تعاظم مستمر ، وهو تعاظم وصل ذروته في السنوات الأخيرة التي شهدت عدة ظواهر

ومتغيرات ضاعفت من أهمية هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية .

فسقوط الديكتاتوريات الشيوعية ، وانتشار الديمقراطية ، وتزايد تأثيرها في سياسات الحكم في مختلف دول العالم استتبعه بالتأكيد تزايد دور البرلمان وتأثيره في صياغات سياسات الدول وفي صنع القرار السياسي لها على المستويين الداخلي والخارجي .

ومع انتهاء حكم الفرد وسقوطه في العديد من الدول الشمولية أصبح للشعوب من خلال ممثليها ومؤسساتها النيابية تأثير كبير في توجيه السياسات .

فى الوقت نفسه ، أدت تطورات النظام الدولى المعاصر إلى كثير من التحديات أمام الدول النامية بصفة خاصة ، ومن بين هذه التحديات آثار ظاهرة العولمة عما اشتملت عليه من تحرير الاقتصاد والتجارة الدولية ، والاتجاه لتحويل العالم إلى سوق واحدة كبيرة ، هى بلاشك فى صالح الدول الأقوى اقتصاداً والأكثر تقدماً وإنتاجاً وليس فى صالح الدول النامية .

كذلك ظهرت التكتلات الدولية والكيانات الاقتصادية الكبرى في العالم اليوم والتي تهدد بتهميش دور عشرات الدول

الأصغر في العلاقيات الدولية عموماً ، وفي شقها التجاري والاقتصادي على الأخص .

ثم هناك تحديات العلوم والتكنولوجيا وتطورها السريع وآثاره العديدة على مختلف دول العالم .

قى ضوء هذه التحديات ، برزت الحاجة أكثر من أى وقت مضى لدور العديد من الأطراف الفاعلة فى العلاقات الدولية والعاملة فى إطارها .. ولم يعد عمكنا قصر هذه العلاقات على المثلين الرسميين للدولة فقط .. فظهرت هناك أدوار لجماعات المصالح ولرجال الأعمال وللشخصيات العامة ، وللنقابات والجمعيات ، وللشركات الكبرى ، وللمنظمات غير الحكومية المعبرة عن المجتمع المدنى وغيرها .. لقد توسعت دائرة أصحاب المصالح .. وهكذا تزايدت أطراف العملية السياسية .. واقتربت المسافات وتداخلت المصالح بين دول العالم .. وكان لابد لكل هذه الأطراف أن تمارس دورها معاً فى تناسق وتناغم لتحقيق مصلحة الدولة .

فى هذا الإطار كان البرلمانيون فى مقدمة هذه الأطراف التى تزايد دورها فى المجال الدبلوماسى .. فهم بحكم تمثيلهم للشعب، وبحكم تخصصهم العريض ، مؤهلون ومطالبون بدور متزايد فى إطار العلاقات الدولية للدولة . كل ذلك في إطار الأهداف الموحدة للسياسة الخارجية وفي ضوء القرار السياسي لها .. وبشكل متكامل مع الدبلوماسية الرسمية .

وقد تنبه البرلمانيون منذ وقت مبكر لهذا التعاظم المتزايد في دورهم ومسئوليتهم على الصعيد الدولى ، حيث أشار المؤقر البرلماني الدولى الثامن والثمانون المنعقد في ستكهولم في سبتمبر ١٩٩٧ إلى أن السياسة القومية أصبحت تتأثر بشكل متزايد بالسياسة الخارجية ، وأنه يتعين أن تأخذ التشريعات الوطنية في اعتبارها بجزيد من الاهتمام العوامل الدولية ، كما لاحظ هذا المؤقر أن وظيفة البرلمان تنأى به عن الخضوع لأى قيود على اختصاصه .. عما يتعين معه المشاركة في إعداد المعاهدات الدولية في المراحل الأولى لإعدادها .

وأكد هذا المؤتمر على أن الدبلوماسية البرلمانية تلعب دوراً مهماً في السعى إلى السلام والأمن الدوليين ، وأوصى بأن يبحث البرلمانيون داخل برلماناتهم الوطنية القضايا الخاصة بالأمم المتحدة ، بل دعا كل البرلمانات للنظر في وجوب استشارتها قبل قيام الحكومات بتحديد أو تعديل التوجهات أو الخطوط العريضة المتعلقة بتفويض عمليها في المفاوضات .

ودعا هذا المؤتمر البرلمانات إلى إقامة حوار بين الحكومات ولجنة الشئون الخارجية في البرلمانات لإمدادها بصفة منتظمة بمعلومات كاملة بشأن السياسة التي تعتزم الحكومة انتهاجها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وفي المنظمات الدولية ، وخلال مفاوضاتها مع الدول الأخرى .

الدبلوماسية البرلمانية الدولية

برز دور الدبلوماسية البرلمانية الدولية على الساحة العالمية منذ وقت مبكر جداً . . أى منذ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٨٨٩ م أى قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة بنحو ٥٦ عاماً .

والاتحاد البرلمائى الدولى هو منظمة تضم ممثلين لبرلمانات الدول ذات السيادة ويعمل على تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب ودعم المؤسسات النيابية .

ووفقا لما جاء بالنظام الأساسي للاتحاد البرلماني فإن أهدافه تتمثل في :

* تنمية الاتصالات الشخصية بين أعضاء البرلمانات وتوحيدهم في عمل مشترك من أجل استمرار المشاركة الكاملة لدولهم في إرساء وتطوير المؤسسات النيابية.

- * تحقيق تقدم في العمل من أجل التعاون والسلام الدوليين ·
- النظر في المسائل ذات المصلحة المشتركة الدولية واتخاذ
 القرارات اللازمة بشأنها بغرض حث البرلمانات والنواب
 على اتخاذ التدابير الضرورية فيما يتعلق بذلك
 - * المساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان .

ويعتمد الاتحاد البرلماني الدولي على عدد من الأجهزة في إدارة عمله هي :

المؤتمر البرلماني الدولي: وهو الجهاز الرئيسي للتعبير السياسي عن الاتحاد، ويعقد مرتين في السنة، وحتى عام ١٩٩٧ عقد المؤتمر ٩٨ دورة في بلدان العالم المختلفة . ويتولى المؤتمر صياغة الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن.

مجلس الاتحاد البرلماني: ويمثل الجهاز التوجيهي للاتحاد الذي يحدد سياسته ، ويتألف المجلس من ممثلين اثنين عن كل شعبة قومية من الشعب البرلمانية المنضمة للاتحاد بحيث ينتمي الممثلان إلى مجموعات سياسية مختلفة .. ويتعين أن يكون أعضاء مجلس الاتحاد ، أعضاء في برلمانات دولهم . ويعقد مجلس الاتحاد دورتين كل عام .

ووفقا للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي فإن مجلس الاتحاد يشكل لجاناً دائمة للدراسة وهي :

- لجنة المسائل السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح ·
 - السائل البرلمانية والقانونية
 - الجنة المسائل الاقتصادية والاجتماعية
 - لجنة التعليم والعلوم والثقافة والبيئة
- جنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل العرقية

اللجنة التنفيذية: وهى الجهاز الإدارى للاتحاد البرلمائى الدولى ، وتتكون من رئيس مجلس الاتحاد واثنى عشر عضواً ينتمون إلى شعب برلمانية مختلفة .. ويرأس أعمال اللجنة رئيس مجلس الاتحاد بحكم منصبه .

وينتخب أعضاء اللجنة - عدا رئيس مجلس الاتحاد - لمدة أربع سنوات ويخرج منهم اثنان كل عام بصفة دورية ، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدة عضويته قبل مضى سنتين ويجب أن يحل محله عضو ينتمى لشعبة برلمانية أخرى .

أمانة الاتحاد: تتشكل من مجموع موظفى المنظمة تحت رئاسة أمين عام الاتحاد الذى يعينه مجلس الاتحاد البرلمانى. ويناط بالأمانة العامة مهمة تنفيذ أنشطة الاتحاد طبقا لقرارات الأجهزة الرئيسية. وقد مر نشاط الاتحاد البرلماني الدولي بعدة مراحل متباينة ، على مدى تاريخه .

فخلال الفترة من ۱۸۸۹ – ۱۹۳۵ غلبت على أعمال الاتحاد الموضوعات المرتبطة بقواعد القانون الدولى والمشاكل القانونية وماكان يعرض للعلاقات الدولية حينئذ من منازعات وخلاقات، وكان للاتحاد فضل السبق في إرساء مبدأ التحكيم الدولى لبعض النزاعات بالطرق السلمية، وقد توقفت أعمال الاتحاد من ۱۹۱٤ - ۱۹۱۹ بسبب الحرب العالمية الأولى.

واعتباراً من عام ١٩٢٢ أصبحت عضوية الاتحاد للبرلمانات الوطنية في الدول وليست للأفراد أعضاء البرلمانات مثلما كان الحال من قبل.

وخلال الفترة من ١٩١٩ - ١٩٣٥ ناقش الاتحاد العديد من البنود المهمة مثل: تجريم الحروب والصراعات المسلحة ، والحد من التسلح والحفاظ على الأمن الدولى ، وحماية الأقليات - ومشاكل الاستعمار بمختلف أشكاله ، وحقوق المرأة والطفل ، وظاهرة البطالة ، والارتقاء بالنظم النيابية .

وخلال الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٥٢ فرضت أحداث الحرب العالمية الثانية وتوابعها نفسها على الاتحاد الذي اهتم بدراسة المشكلات ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية ، ودعم التضامن الاجتماعى .

وناقش البرلمان خلال تلك الفترة العديد من القضايا مثل: حماية السلام ودعمه ، وتطوير القانون الدولى ، وتخفيض وضبط التسلح ، والأمن الجماعى ، والمشكلات الاقتصادية الدولية ، ومشكلات اللاجئين وعمليات التعذيب والإبادة الجماعية خاصة بعد الممارسات المروعة التي شهدتها الحرب العالمية الثانية .

وخلال الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٩٠ تميز نشاط الاتحاد بالسعى لإيجاد نوع من التعايش بين القوى العظمى فى الشرق والغرب ، كما شهد الاتحاد فى هذه الفترة زيادة كبيرة فى عدد أعضائه من ٣٤ عضواً عام ١٩٦٠ وذلك نتيجة حصول العديد من دول العالم على استقلالها .

وقد ناقش البرلمان خلال هذه الفترة موضوعات مختلفة منها دور البرلمان في السياسة الخارجية ، وفي حماية حقوق الأفراد ، وموضوعات حقوق الإنسان الأساسية ، وغيرها .

وخلال الفترة من عام ۱۹۹۱ - ۱۹۹۵ احتفل الاتحاد البرلماني الدولي بعيده المئوي عام ۱۹۸۹ وعقد أهم مؤتمراته في تلك الفترة وتزايد عدد أعضائه بشكل كبير.

مجالات أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي

يعالج الاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الحالي القضايا الكبرى التي تهم المجتمع الدولي ويعمل على طرح اقتراحات أو حلول لها عن طريق التعاون والدبلوماسية البرلمانية .

ومن ذلك مثلا: الأمن الدولى ، والتنمية المستدامة ، ومسألة المساوة بين الرجال والنساء ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية، وغيرها .

ففى مجال الأمن الدولى ، نظم الاتحاد - على سبيل المثال - مؤتمرات حول الأمن والتعاون فى أوربا خلال الفترة من عام ١٩٧٣ - ١٩٩١ تنظيم مؤتمرات برلمانية حول الأمن والتعاون فى منطقة حوض البحر المتوسط .

كذلك يولى الاتحاد عناية خاصة للقضاء على مراكز التوتر في العالم عن طريق التفاوض السياسي .

ومن القضايا التي يهتم بها في هذا الصدد: قضية الشرق الأوسط - قبرص - البوسنة والهرسك وغيرها.

كما يهتم كذلك بجهود نزع السلاح بكافة أشكاله ويدعم بشكل مستمر احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان . وفي مجال التنمية يساهم الاتحاد مع الأمم المتحدة في دعم جهود التنمية الدولية والاهتمام بالتربية والعلوم والثقافة ، كما يشرف على ما تقوم به برلمانات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطط العمل الخاصة بالبيئة والتنمية .. كما يعقد الاتحاد العديد من المؤتمرات المتخصصة لدعم وتشجيع التنمية المستدامة.

ويحتل الدفاع عن الديمقراطية ودعمها مكاناً رئيسياً في عمل الاتحاد البرلماني الدولى ، ويتم ذلك عبر سبل عديدة منها نشر دراسات وتقديم مساعدات للبرلمانات في اتجاهات متعددة ، ودعم القواعد الدولية ، كما يناقش موضوع الديمقراطية من مختلف جوانبه وزواياه لدى انعقاد المؤقرات التأسيسية والمتخصصة ، ويساعد الاتحاد كذلك البرلمانات المحلية من خلال التعريف بطرق العمل وتبادل الخبرات بشأن الأنظمة الانتخابية والبرلمانية .. كذلك يتولى الاتحاد مراقبة الانتخابات والاستفتاءات الوطنية التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة أو تشرف عليها أو تقوم بالتحقق من صحة سريانها مثلما حدث في انتخابات ناميييا (١٩٨٩) وكمبوديا (١٩٩٣) والحملة الانتخابية في السلفادور غام (١٩٩٤).

من جهة أخرى يباشر الاتحاد البرلمانى الدولى أنشطة مختلفة الأشكال للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها داخل مؤتمراته أو من خلال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين والتى

أنشأها الاتحاد وتتولى معالجة حالات نواب تعرضوا فى بلدانهم للتهديد والملاحقة بسبب مارستهم حقهم فى التعبير كما يشارك فى مختلف الجهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

مصر في الاتحاد البرلماني الدولي

انضمت مصر إلى الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٩٢٤، وكانت بذلك أول دولة عربية تنضم إلى هذه المنظمة البرلمانية العالمية .. ومنذ ذلك الوقت ، تسهم مصر بجهد واضح في أعمال الاتحاد ونشاطاته وتشارك في مؤتمراته .

كما استضافت مصر المؤتمر البرلمانى الدولى مرتين الأولى عسام ١٩٤٧ (المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والشلاثين) وناقش ذلك المؤتمر قضايا الهجرة والسكان وأوضاع مابعد الحرب العالمية الثانية .. إضافة إلى مسألة تدوين مبادئ القانون الدولى حيث قدم الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ المصرى آنذاك تقريراً حول هذا الموضوع حظى بتقدير المؤتمر .

أما المرة الثانية فكانت عام ١٩٩٧ عندما استضافت مصر المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعين الذي سلمتُ خلاله رئاسة مجلس الاتحاد للرئيس الجديد بعد أن تمت مدة رئاستي القانونية كذلك تولى العديد من البرلمانيين المصريين مناصب في أجهزة الاتحاد على فترات متفاوتة ، حيث رأس الدكتور فؤاد محيى الدين لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عام ١٩٦٦ ، كما تم اختيار الدكتور رشدي سعيد عضواً باللجنة التنفيذية للاتحاد في الفترة من ١٩٧١ ~ ١٩٧٦ وتولى السيد / زكريا لطفي جمعة منصب نائب رئيس لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل العرقية عام ١٩٧٣ ، وتولت الدكتورة فرخندة حسن رئاسة لجنة التعليم والعلوم والثقافة والبيئة عام ١٩٧٩ ، وتولى الدكتور محمد إبراهيم دكروري رئاسة اللجنة نفسها عام ١٩٨٢ ، كما تولى منصب نائب رئيس لجنة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٨٤ كما تم اختيار الدكتورة ليلى تكلا لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد عام ١٩٨٨ ، وقد 'أكملت الدكتورة حورية مجاهد فترة هذه العضوية حتى عام ١٩٩٢ بعد أن فقدت الدكتورة ليلي تكلا عضويتها في مجلس الشعب المصري في انتخابات عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩٣ تم انتخاب الدكتورة حورية مجاهد نائباً لرئيس لجنة المسائل السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح .

ثم جاء انتخابى رئيساً لمجلس الاتحاد تتويجا لهذا الدور المصرى النشط داخل الاتحاد وعلى المستويين الإقليمي والدولى ، وشهادة تقدير لكانة مصر وسياستها وتجربتها الديقراطية .

الطريق إلى قمة الدبلوماسية البرلمانية الدولية

١ -- المسرح الدولي

فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٠ ، تم انتخابى رئيسا لمجلس الشعب المصرى . . فى ذلك الوقت كانت نظرة واحدة فاحصة على أو ضاع منطقتنا والعالم كفيلة بتأكيد أن الأسرة الدولية تعيش مرحلة " مخاض " لتحولات كبرى سياسية واقتصادية .

ولم تكن مصر بمعزل عن هذه التحولات .. بل كانت في جوهر وبؤرة الأحداث الدولية :

.. بحكم موقعها السياسي والاستراتيجي وثقلها الحضاري والثقافي الذي جعل منها شريكاً مهماً ومؤثراً في صياغة معظم التحولات الدولية الكبري على مدى نصف القرن الأخير .

.. وكانت مصر أيضا فى قلب هذه التحولات بحكم دورها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط والتى كانت مسرحاً لأحداث خطيرة كانت بمثابة إعلان لعدد من هذه التحولات وبروز ملامح ما يسمى بالنظام الدولى الجديد .

وأخيراً .. كانت مصر فى قلب هذه الأحداث بحكم مصالحها القومية العديدة والمترابطة والمتأثرة بأحداث العالم وتحولاته .. ففى ذلك الوقت كان مشروع التحول الاقتصادى العظيم بقيادة الرئيس مبارك فى منتصف الطريق .. وكان لابد لهذه التحولات أن تؤثر على هذا المشروع الشامل لبناء نهضة مصر الحديشة وترسيخ مكانتها .

وقد مارست مصر دورها بصلابة وبرؤية واضحة في كل ما جرى ويجرى حولها من أحداث وتطورات . . على المستوى الأقليمي (كدورها في أزمة الغزو العراقي للكويت وريادتها لجهود إحلال السلام في الشرق الأوسط ثم في سعيها الحثيث لإعادة توحيد الصف العربي) ، وعلى المستوى الدولي من خلال المكانة العظيمة التي تبوأتها دوليأ بفضل التحركات الحكيمة والشجاعة للرئيس محمد حسني مبارك ، وكان من بين هذه التحركات تأييد ترشيح الدكتور بطرس بطرس غالي لتولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ تم تأييد ترشيحي لمنصب رئيس مجلس الاتحاد البرلماني في عام ١٩٩٤ .. وكان فوز كل منا بهذا المنصب تجسيداً حياً لمكانة مصر وقيادتها السياسية ، وتقديراً دولياً رفيعاً لحكمة سياستها وثقة كبيرة في رجالاتها .

٢ - قصة الانتخابات

كانت وراء فوزى فى انتخابات رئاسة مجلس الاتخاد البرلمانى الدولى قصة تمتد فصولها وتفاصيلها إلى نحو سبعة شهور من عام ١٩٩٤ .

ففى شهر قبراير من ذلك العام ، أبلغنى الأمين العام لمجلس الشعب بأن السكريير العام للاتحاد البرلماني الدولى أفاد بخطاب منه بأن الدول العربية يكنها أن تتقدم للترشيح لشغل منصب رئيس مجلس الاتحاد .

وقبل أن أتخذ قراراً نهائياً في هذا الشأن ، طلبت إرسال خطاب إلى السكرتير العام للاتحاد يعرب عن نيتى - مجرد النية- في الترشيح وذلك كإجراء مبدئي للحصول على أسبقية الترشيح . وفي الشهر التآلى انعقد المؤقر الدولي للاتحاد البرلماني الدولي في فرنسا وتبينت من خلال اتصالاتي بالوفود البرلمانية إمكان الخصول على رئاسة الاتحاد خاصة بعد أن لمست تأييد المجموعتين : العربية والأفريقية .

وبعد عدد من الزيارات البرلمانية ، اختمرت الفكرة في ذهني وعرضتها على اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية المصرية التي طلبت منى بالإجماع أن أرشح نفسى . وبعد إعلان الترشيح اعتمدت خطة تقوم على ثلاثة محاور: أولاً الدبلوماسية البرلمانية ، وثانياً الدبلوماسية الرسمية ، وثالثاً تحركات أسبوع الانتخابات .

وبالنسبة للدبلوماسية البرلمانية فقد أجريت مجموعة لقاءات مع مختلف برلمانات العالم ، واخترت من آسيا برلمانات الهند والفلبين وسنغافورة ، والتقيت بهم في زيارات خاطفة . وفي أوروبا زرت البرلمان البريطاني بناء على دعوة من رئيس مجلس العموم البريطاني ، كما زرت الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مشاركتي في مؤقر الفرانكفون الذي أصدر أيضا قراراً بتأييد ترشيحي ، وهو القرار الذي صدر في ١٣ يوليو ١٩٩٤ عقب اجتماع الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية بحضور اعتماع الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية بحضور

وبعد أن أكد هذا القرار على ضرورة دعم التجمع الفرانكفونى وتأكيد دوره وسط المتغيرات الدولية ، أشار إلى أهمية الدور الذى يضطلع به البرلمانيون والاتحاد البرلماني الدولي ثم نص على أن : المكتب " يعلن تأييده ترشيح الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور لرئاسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره أحد أبناء التجمع الفرانكفوني ، وتقديراً لجهوده المختلفة التي بذلها في التجمع الفرانكفوني ، وتقديراً لجهوده المختلفة التي بذلها في المتحدد المحددة المحددة

التعبير عن قضايا وطموحات الفرانكفونية وكذا لإسهاماته الكبيرة في الوقوف إلى جانب هذه القضايا في إطار الاتحاد البرلماني الدولي ،

وعلى المستوى الأفريقى زرت جنوب أفريقيا كما قمت بزيارة السنفال والرأس الأخضر خلال انعقاد مؤقم الاتحاد البرلمانى الأفريقى الذى أصدر قراراً رائعاً فى ١٠ يونيو ١٩٩٤، جاء فيه أن " الاتحاد يعلن تأييده لترشيح الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس الشعبة البرلمانية المصرية لرئاسة مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى ، بوصفه من أبناء أفريقيا المخلصين ، وبرلمانياً لامعاً من أبنائها ، وتقديراً لإنجازاته البرلمانية الممتازة التى حققها طول مدة رئاسته لاتحاد البرلمانات الأفريقية ، والنشاط المشهود والمثمر فى خدمة القضايا الأفريقية فى الاتحاد البرلمانى الدولى ، وما حققه من نتائج جديرة بالإشادة والتقدير».

وفى أمريكا اللاتينية زرت دولة واحدة هي المكسيك .

أما المحور الثانى ، وهو الديلوماسية الرسمية ، فقد قادها الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية فأجرى العديد من الاتصالات برؤساء الدول الصديقة لتأييد الترشيح ، كما وجه بإرسال خطابات إلى رؤساء البرلمانات فى أنحاء العالم من خلال

سفراء مصر في الخارج وسفراء الدول الأخرى في مصر لحثهم على تأييد الترشيح .

أما المحور الثالث وهو التخطيط لأسبوع الانتخابات فقد تركز على إجراء لقاءات مع مختلف المجموعات الإقليمية وشرح وجهات النظر الرسمية والرد على كافة الأسئلة.

ورغم شراسة معركة الانتخابات فى مواجهة مرشح شيلى وهو مرشح قوى يحظى بتأييد عدد كبير من الدول فضلا عن أنه يمثل الحزب المسيحى الديمقراطى مما يربطه بالأحزاب الأوروبية ، كما كان سكرتيراً عاماً مساعداً للأمم المتحدة لمدة عشر سنوات .. رغم ذلك فإن على أن أعترف أن الفوز فى هذه الانتخابات يعود فى الحقيقة إلى أمرين أساسيين :

الأول : الدعم والمساندة اللذان حظيت بهما من قبل الرئيس محمد حسنى مبارك وهو دعم كبير ومساندة قوية ومؤثرة على الصعيد الدولى إلى أبعد الحدود . والثانى : هو الدور المحورى والتاريخي والحضاري لمصر على دوائر متعددة في آن واحد . . الدائرة العربية ، والأفريقية ، والأسيوية ، والمتوسطية . . وغيرها . .

بل لقد تعدت الحركة السياسية الدولية لمصر في

إطار مصالحها ودورها إلى المشاركة في رسم خريطة العالم في أحد مكوناتها المهمة وهو مجموعة عدم الانحياز .

هذا الدور المحورى المتعدد كان هو رصيدى الكبير في تلك المنافسة الدولية . . وهو أيضا رصيد مصر الباقي في دعم مسيرتها ومكانتها بين الأمم .

وسوف أورد بعض الأمثلة التي استعنت بها من هذا المعين المصرى الثرى على كل الأدوار وفي كل الاتجاهات .

فقد شهد أسبوع الانتخابات خلال المؤتمر البرلمانى الدولى فى كوبنهاجن فى عام ١٩٩٤ مناظرات عديدة بينى وبين المرشح المنافس أمام المجموعات الدولية المختلفة .

فأمام المجموعة الأوربية كان من اليسير على أن أذكرهم: " بتاريخ مصر الحضارى ، وتأثيرها المتبادل في الحضارتين اليونانية والرومانية "كما قلت لهم:

" إن شعب مصر يسهم بدور كبير وفعال في تحقيق الأمن الأوروبي باعتبار أوروبا من دول البحر المتوسط. ونظراً لدور مصر المهم في تحقيق السلام بالشرق الأوسط الذي يقوده باقتدار الرئيس حسنى مبارك "

كما ذكرتهم " بمبادرة الرئيس مبارك لإقامة منتدى دول البحر المتوسط وانعكاسات ذلك على التعاون السياسي والثقافي والاجتماعي بين مصر وعدد كبير من البلدان الأوروبية "

وأمام مجموعة آسيا والباسيفيك التي تضم كتلة اقتصادية كيرة - من بينها شيلي - تحدثت عن " موقع مصر الجغرافي الذي يقع جزء مهم منه في قارة آسيا ٠٠ وأن مصر هي باب آسيا إلى أفريقيا وأوربا ٠٠ ودور مصرالتاريخي مع كل من الهند واندونيسيا في تأسيس حركة عدم الانحياز ٠٠ وأن مصر لها موقعها المهم والمؤثر في تعميق قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان . . وأنها تملك تجربة ديمقراطية ثرية ورائدة في منطقتها " ·· وأمام مجموعة عدم الانحياز ، كان سهلاً أن أذكرهم " بدور مصر الرائد في إنشاء الحركة وفي قيادتها حتى الآن ، وأن أتحدث عن دور السياسة المصرية في الحوار بين الشمال والجنوب وفي دعم مطالب الدول النامية والدفاع عن مصالحها إزاء المتغيرات العالمية المتلاحقة.

وأمام المجموعة الأفريقية فإن رصيد مصر لايحتاج إلى دليل ، فلمصر دور مشهود في دعم تحرر الشعوب الأفريقية ، وفي مشاركتها في حل مشكلات القارة والتعبير عنها .. بل " إن اختيار الرئيس حسنى مبارك مرتين لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية وانجازاتهاالكبيرة طوال هاتين الفترتين كانت إشارة كافية لمكانة مصر فى نفوس الأفارقة ".

وأمام مجموعة دول أمريكا اللاتينية ذاتها قلت لهم: "رغم أننى مرشح منافس لأحد أبناء قارتكم فإننى لست غريباً عنكم، قأول سفارة لأمريكا اللاتينية كانت في مصر، ولدينا حوار أفريقي لاتيني تسهم فيه مصر بشكل فعال.

إن فى القاهرة ميدانين يحملان اسم سيمون بوليفار ، وأى الأرجنتين ميدان يحمل اسم الزعيم أحمد عرابى ، ومصر مثلكم من دول الجنرب النامى .. ومصالحنا مشتركة وقضاياكم ليست بعيدة عنا ، بل لقد صدر لى كتاب عن الشرعية الدستورية به صفحات عن شيلى أيام الدكتاتورية . وما كانت تشهده من إهدار للحرية وقتها .. وسأعطى نسخة منه لمنافسى مرشح شيلى.

وفى مناظرة أمام لجنة التنسيق بين السيدات البرلمانيات فى ١٩٩٤ فى ١٩٩٤ فى كوينهاجن تحدثت عن وضع المرأة فى مصر وأشرت إلى المؤتر القومى للمرأة الذى عقد فى يونيه ١٩٩٤ برئاسة السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية

وهو المؤقر الذي أكد على أهمية اشتراك المرأة في الحياة السياسية واقترح عدة توصيات لتمكينها من تحقيق هذا الهدف.

كما أشرت إلى دور المرأة فى مصر منذ تاريخها القديم إلى الوقت الحالى حيث تشارك المرأة فى مختلف المناصب الرفيعة والوزارية فى مصر .. وأكدت على حقيقة أن تمكين المرأة من الاشتراك فى الحياة السياسية يتطلب العناية بصحتها وتعليمها من خلال خطة لتحقيق تنمية متواصلة .

وفى هذا الصدد ، أريد أن أنوه إلى الأهمية الكبيرة لهذا اللقاء مع السيدات البرلمانيات فى انتخابات رئيس الاتحاد البرلماني الدولى ، فقد درجت العادة على أنه يتعين على المرشح لهذا المنصب أن يجتاز اختباراً فى مواجهة هذا الجمع من السيدات البرلمانيات ، يجيب خلاله عن الأسئلة الموجهة منهن والتى من خلالها تتحدد ملامح شخصيته ، ومدى اقتناعه بحقوق المرأة فى الحياة السياسية ، وفى ضوء هذا الاختبار يتكون رأى عام بشأن المرشح سرعان ماينتشر بين الأعضاء ويكون له تأثير كبير ،

لقد أردت من ذكر هذه الأمثلة التأكيد على حقيقة أن موقع وموضع مصر " المفصلي " جغرافياً واستراتيجياً قد جعل منها ملتقى للثقافات والأفكار والحضارات التى أثرت فيها مصر وتأثرت بها .. وهذا الرصيد يضاعف أيضا من مكانتها لدى كل الشعوب والأمم .. وكان تأييد أغلبية دول العالم لانتخابى رئيسا لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى تعبيراً عن هذا الرصيد ..

لقد جسدت هذا المعنى سطور برقية التهنئة التى تلقيتها من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك عقب إعلان نتيجة الانتخاب وقال فيها سيادته:

" إن فوزكم برئاسة الاتحاد البرلمانى الدولى جاء تعبيراً عن تقدير المجتمع الدولى لدور مصر والمبادئ والقيم التى تلتزم بها عن طريق الديمقراطية وحرية الرأى واحترام حقوق الإنسان ، ومواقفها الواضحة حيال قضايا السلام وحرية الشعوب ، كما جاء اعتزازاً بدوركم وعطائكم المتميز من خلال ما قدمتموه من إنجاز في كافة مواقع العمل الوطنى التي توليتموها في خدمة وطنكم مصر على الصعيدين الوطنى والدولى " .

وهكذا فإن أهم الدروس التى يمكن استخلاصها من تجربة الانتخابات هذه ، هى أن الصراع الدولى على حقيقته ، وبكل خصائصه ، يتجلى فى انتخابات رئاسة البرلمان الدولى ، حيث يحكم نتيجة هذا الصراع نوعان من العلاقات :

الأول: هو العلاقات الدولية التي تؤثر فيها عدة عناصر منها مكانة الدولة وسياستها وعلاقاتها الإقليمية مع مختلف المجموعات الدولية ، وكذلك عنصر المصالح المشتركة والمترابطة في إطار التعاون الدولي .

والثانى: هو العلاقات الشخصية بين المرشع ومن يملكون حق التصمويت له ، إضافة إلى الدعاية التى تتم خلال أسبوع الانتخابات.

ويضاعف من أهمية عنصر العلاقات الشخصية طبيعة عملية التصويت ذاتها ، حيث يتم التصويت سريا فلا يعرف أحد مدى التزام الناخب بما اتفق عليه مع وفد بلاده .

فضلا عن أن البرلمانيين بطبيعتهم أحرار فى آرائهم ، مستقلون فى شخصياتهم .كما أن الوفد البرلمانى يضم عادة أعضاء من أحزاب وتوجهات سياسية متباينة

وقد يتحدد الرأى الحقيقى للناخب عندما يختلى بنفسه أمام صندوق التصويت .. لذلك فإن الدعاية التى تتم فى أسبوع الانتخابات مهمة جداً حيث من خلالها يتحدد الوزن الشخصى للمرشح وقدرته على الحركة النشطة والقدرة على الإقناع . وفى ضوء كل ذلك ، فإن نتيجة هذه الانتخابات لاتخلو من المفاجآت غالبا .. لأن من الصعب جداً التنبؤ بها .. وذلك أن أن توقع إنما يكون على أسس موضوعية .. أما فى مثل هذه الانتخابات فالقرار إلى حد ما بيد الناخب لحظة التصويت وهو قرار يتوقف على أمور عديدة ، وقابل للتغيير فى أية لحظة من لحظات ماقبل التصويت ولاعتبارات إقناعية وشخصية .

٣ - أجندة العمل

أربعة اعتبارات ساهمت في صياغة رؤيتي لأجندة وأولويات العمل ولما يمكن أن يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي خلال رئاستي لمجلسه .

فمنذ اللحظة الأولى لتسلم هذه المسئولية بدت أمامى هذه الاعتبارات الأربعة وهى: طبيعة الاتحاد نفسه ، وطبيعة مهامه ونظام عمله ، ثم مصر التى أتشرف بالانتماء إليها ودورها الحيوى فى الأسرة الدولية ، ثم طبيعة ومتطلبات المرحلة المهمة التى يمر بها المجتمع الدولى وما تمر به من تحولات . أخيراً رصيدى من الخبرات الذاتية سواء على المستوى العلمى الأكاديمى أو فى مهامى الدبلوماسية العديدة ، أو فى ممامى الدبلوماسية العديدة ، أو فى ممارستى للعمل السياسى .

أما بالنسبة للأهداف التي يمكن أن يحققها الاتحاد البرلماني الدولى في إطار مهامه ونظام عمله فقد اعتقدت في مجموعة من الحقائق منها:

الشعوب وأرحب منتدى لتبادل الحوار والفكر ، إنه قمة الدبلوماسية البرلمانية الدولية متعددة الأطراف والتى يمكن إذا ما أحسن استخدامها أن تلعب دوراً كبيراً من أجل إقامة مناخ أكثر ملاءمة لتفاهم أفضل بين شعوب العالم على اختلاف ثقافاتهم وحضاراتهم ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق ثراء إنسانياً لاحدود له خاصة فيما يتعلق بتحقيق التعاون الدولى بين الشمال والجنوب ، وإرساء السلام واحترام حقوق الإنسان

- أن الدبلوماسية البرلمانية التي يقودها الاتحاد البرلماني الدولي - في إطار تخطيط سليم وإيمان قوى من جانب الممارسين لها - تعتبر وسيلة متميزة لنقل الخبرات بين برلمانات الدول العريقة في الممارسة الديمقراطية والتي قطعت شوطاً في طريقها ، والأخرى ذات الديمقراطية الناشئة .. ويعد ذلك التجمع البرلماني الدولي نقطة

التقاء حقيقية بين البرلمانات فى مختلف مناطق العالم لتبادل المعلومات وإجراء الحوار البناء بما يسمح للبرلمانيين بالتعبير عن آرائهم من خلال نظرة دولية شاملة وعدم حصر تفكيرهم فى وجهات النظر المحلية وإنما التطلع إلى إطار دولى أكثر شمولاً ورعاية.

- أهمية تأكيد دور البرلمانيين لأداء مستولياتهم الجسيمة من أجل إعلاء مبادئ التعاون الدولى ، واحترام حقوق الإنسان ، وحماية البيئة ، واحترام الشرعية الدولية على أساس من العدالة الدولية ، وهو ما ينعكس على الأداء البرلماني التشريعي والرقابي داخل الدول التي يمثلها أولئك البرلمانيون.

بعبارة أخرى .. فإن الاتحاد البرلمانى الدولى باعتباره منظمة دولية لا تملك أدوات إجبار وإلزام لتنفيذ قراراتها وتوصياتها ، فإن تنشيط دورها إنما يتطلب رؤية واضحة وقوة إقناع معنوية تستند إلى بلورة إجماع دولى قائم على الحوار ، وتتطلب كذلك التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى ، وتتطلب أخيراً عملاً دؤوبا للتأثير في القرار الدولى والمحلى في الدول الأعضاء لتحقيق أهداف الاتحاد .

من جهة ثانية ، فإن أدائي لهذه المسئولية الدولية إنما يرتبط بلا شك بالدور المصرى في المجتمع الدولي .

فمن المؤكد أن الانتخابات الدورية لرئاسة مجلس الاتحاد وتداول هذا المقعد كل ثلاث سنوات ، إنما يراعى فيه الاستفادة من أفضل كفاءات برلمانية محكنة على المستوى العالمي وفي الوقت نفسه الاستفادة من كفاءات تنتمي لمُختلف الثقافات والتجمعات الدولية وتعبر عن رؤيتها .

ومصر التى أتشرف بالانتماء إليها لم تنعزل يوماً أو تنغلق على نفسها ، وإغا بذلت عبر التاريخ جهداً كبيراً رائداً فى مختلف المجالات وكان دورها الثقافى ، كمهد لأول حضارة بشرية راقية عرفها الإنسان ، الركيزة الأولى لنفوذها السياسى وحركتها على الصعيد الرطنى والإقليمى والدولى . واستمر دورها حتى فى أشد الفترات صعوبة فى تاريخ الإنسانية ، فقد أعطتها مصر بعداً جديداً سمح لها بالتعايش فى نسيج متجانس أساسه التسامح والتأثير المتبادل ، وقد استطاعت مصر أن تقيم حواراً بين حضارات عظيمة كان لها تأثيرها الدولى على مدار تاريخ الشرية .

ومصر دولة تنتمى إلى كل من أفريقيا وأسيا والمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط، وتعاونت تعاوناً مخلصاً على جميع المستويات مع بلدان هذه القارات والمناطق وحققت تعاوناً دولياً ناجعاً مع مختلف بلاد العالم فى شتى القضايا الدولية.

وقد تعدت الحركة السياسية الدولية لمصر في إطار مصالحها المحلية وحدود دورها الإقليمي إلى نشاط المشاركة في رسم خريطة العالم السياسية في العديد من مكوناتها في فترات مختلفة ومن خلال مسالك عديدة.

هذا الدور المحورى متعدد الاتجاهات كان له تأثيره في تعدد النطاق الموضوعي والجغرافي والسياسي للقضايا التي أولاها الاتحاد اهتماماً خلال فترة رئاستي لمجلسه ، بحيث غطت تقريباً اهتمامات ومصالح كل المجموعات الدولية .

من جهة ثالثة ، فقد توليت رئاسة مجلس الاتحاد في فترة حاسمة شهدت تحولات دولية مهمة .

فعلى الصعيد السياسى كان النظام الدولى ولايزال إلى حد كبير فى مرحلة سيولة نسبية بعد انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وسقوط نظم الدكتاتوريات الشمولية، وبروز التوجه العالمي نحو الديقراطية .. ومعنى ذلك أن هناك المكانية بل واجب للمشاركة في صياغة نظام دولي جديد أكثر عدالة وتكافؤ وديقراطية على صعيد العلاقات بين وحداته .

في الوقت نفسه شهد العالم ظاهرة انكماش المسافة بين ماهو خارجى وماهو داخلى فى حياة الشعوب والمجتمعات فى إطار "العولة" التى تمثلت أبرز ملامحها فى اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية التى دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يناير ١٩٩٥ أى بعد شهور قليلة من تسلم مهمتى الدولية .

وظاهرة "العولمة" لم تكن لها آثارها على الصعيد الاقتصادى فقط ، ولكن تعاظمت مظاهرها أيضا فى النطاق الإعلامى والاتصالى والثقافى ، وأصبح العالم "قرية كونية " تزايدت فيها مساحة المشكلات والهموم والمصالح المشتركة التى تعنى البشرية ككل ، مثل القضايا البيئية والتنمية والقضايا الاجتماعية ، إضافة إلى القضايا الدولية المعروفة والمرتبطة بأهداف تحقيق السلام والأمن الدوليين وترسيخ التعاون الدولي .

هذه التطورات في مجملها ضاعفت من المهام التي يتعين على الدبلوماسية البرلمانية القيام بها ، ولكنها في الوقت نفسه أفسحت مجالاً مهما لعمل هذه الدبلوماسية وتأثيرها على الرأى

العام الدولى المؤثر فى الإرادة السياسية الدولية والمرشد لها من أجل مصالح الشعوب ، إضافة إلى تزايد مساحة العمل التشريعى الدولى عبر اتفاقات دولية شارعة مثل اتفاقيات التجارة العالمية ، واتفاقيات البيئة ، وقوانين البحار والنقل، والملكية الفكرية ،وغيرها وهو أمر يرتبط بعمل البرلمانيين ، ويدفعهم لتدعيم الحوار بينهم لصياغة رؤى متكاملة لمضامين مثل هذه الاتفاقيات التى تنعكس على عملهم فى مجال التشريع الداخلي الوطني .

إن الدور الحقيقى للدبلوماسية البرلمانية فى عصر العولمة هو ببساطة أن يعود كل برلمانى إلى إطاره الوطنى ليمارس عمله التشريعى فى أية مسألة آخذاً فى اعتباره تفكير وتقدير وتقييم البرلمانيين الآخرين خارج دولته للمسألة نفسها ، لأن تشريعات وسياسات كل منا أصبحت تؤثر فى سياسات وتشريعات الآخرين بدرجة أعلى وأعمق بكثير عما كان يتصوره الإنسان قبل زمن قصد .

أما المصدر الرابع الذي صاغ رؤيتى الأولى لدور الاتحاد البرلماني الدولى في ضوء هذه التطورات .. فهو حصيلة خبرتى في المواقع العديدة التي تشرفت بالعمل بها سواء على المستوى الأكاديمى فى دراسة وتدريس العلوم القانونية ، أو على المستوى الدبلوماسى السياسى بشقيه الوزارى والحزبى ، أو على المستوى الدبلوماسى والدولى حيث عملت فى مواقع عديدة بالخارج ملحقاً ثم مستشاراً ثقافياً لمصر ، ومندوباً لجامعة الدول العربية لدى البونسكو ، ونائباً لرئيس البونسكو وعضو المجلس التنفيذى بها ، إلى جانب العديد من المهام الأخرى التى تعاملت فيها عن قرب مع أشكال عديدة من الدبلوماسية الدولية ، ومع قضايا شديدة الارتباط بمهام وأهداف الاتحاد البرلمانى ، وقبل كل ذلك حصيلة رئاستى لمجلس الشعب المصرى فى فترة مهمة حققت فيها مصر انجازات كبرى على صعيد قضايا عديدة اقتصادية ومياسية وسياسية .

فى ضوء هذه الاعتبارات الأربعة تحددت أجندة أولويات العمل أمامي في عدة محاور :

ففى مجال القضايا السياسية تصدرت قضية الديمقراطية بكل أبعادها المجتمعية والثقافية والسياسية أولويات العمل السياسى، إضافة إلى قضايا السلم والأمن سواء على المستوى الدولى أو الإقليمي ، مع توجيه اهتمام أكبر لقضايا حقوق الإنسان .

وعلى المستوى الاجتماعي كانت القضايا المتعلقة بوضع المرأة في مقدمة الأولويات إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية للتنمية في إطار ما يعرف باسم التنمية المستدامة.

وفى مجال القضايا الاقتصادية كانت قضية التنمية العالمية وتأثيرات عصر العولمة على العمالة خاصة فى الدول النامية تبدو ذات أهمية خاصة كما كان لابد من توجيه اهتمام مناسب لقضايا الغذاء والبحث عن سبل حماية الحق فى الغذاء لكل إنسان إزاء آثار ظاهرة العولمة وتحرير التجارة.

هذا إلى جانب العديد من القضايا الأخرى سواء الطارتة أو العادية مثل قضايا التعليم والعلوم والاتصال أو القضايا الإنسانية أو غيرها.

تللك هى أجندة العمل المثقلة التى حاولت جاهدا السعى للتأثير فيها من خلال الدبلوماسية البرلمانية ، وعبر آليات عمل متعددة في وقت واحد .

٤ - آليات العمل

الاتحاد البرلماني الدولي له آليات العمل الخاصة به ، مثل الاجتماعات العادية للاتحاد (نصف سنوية) والاجتماعات

المتخصصة ، والندوات التى يعقدها أو يشارك فيها ، إضافة إلى مشاركته فى المؤتمرات العالمية الكبرى حيث يعقد على هامشها عادة مايسمى بيوم البرلمانيين .

وبالإضافة إلى هذه المناسبات فقد حرصت على توسيع دائرة نشاط رئيس الاتحاد ومشاركته في العديد من الاجتماعات الدولية والاقليمية الأخرى ، كما حرصت خلال كل هذه المشاركات على التأكيد على القيم والأهداف التي سعيت لترسيخها في الضمير العالم من خلال الدبلوماسية البرلمانية .

وخلال فترة رئاستي لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، ترأست أو شاركت في العديد من هذه المناسبات ومن بينها :

- الاجتماعات العادية للاتحاد البرلماني والدولي

منذ انتخابى لرئاسة مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فى سيتمبر ١٩٩٤ ، تشرفت برئاسة الاجتماعات نصف السنوية للجنة التنفيذية للاتحاد واجتماعات مجلس الاتحاد التى عقدت على النحو التالى:

المؤقر البرلماني ألدولي الشالث والتسعون (مدريد - أبريل ١٩٩٥) :

وتم التركيز خلاله على الموضوعات التالية: المجتمع الدولى في مواجهة التحديات التي تنتج عن المآسى الناجمة عن

الصراع المسلح والكوارث الطبيعية والتى يصنعها الإنسان، والحاجة إلى تحرك عاجل فاعل ومتجانس من خلال الآليات السياسية والإنسانية ، وموضوع التحرك البرلماني حتى تصل المرأة إلى أجهزة صنع القرار وحتى تشارك فيها بهدف تحقيق المساواة الحقيقية ، ثم موضوع أخلاقيات علوم البيولوجيا وإنعكاساتها على حماية حقوق الإنسان .

- المؤقر البرلماني الدولي الرابع والتسعون (بوخارست - أكتوبر ١٩٩٥):

وتم خلاله التركير على قضايا التحرك البرلماني من أجل مكافحة الفساد وضرورة التعاون الدولي في هذا المجال. وموضوع الدعوة إلى احترام القانون الإنساني الدولي، وموضوع استراتيجيات التنفيذ المحكم للالتزامات القومية والدولية التي أقرتها القمة العالمية للتنمية الدولية ، وأخيراً مسألة حظر إجراء التجارب النووية ووقف جميع تجارب السلاح النووي.

المؤقر البرلماني الدولي الخامس والتسعون (اسطنبول – أبريل ١٩٩٦):

وتم خلاله التركيز على مسألة القضاء على ظاهرة الإرهاب التي تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وكذلك الأمن

والسلام الدوليان ، والتى تقف عائقا أمام التنمية : التدابير المطلوبة على المستويين القومى والدولى لمنع أعمال الإرهاب ، وكذلك موضوع حماية الأقليات كقضية عالمية وضرورة من ضرورات الأمن والسلام .

- المؤتمر البرلمائي الدولي السادس والتسعون (بكين - سبتمبر ١٩٩٦):

وتم خلاله التركيز على قضية الدعوة لمزيد من احترام وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والطفل بصفة خاصة ، وكذلك سياسات واستراتيجيات لحماية الحق في الغذاء في عصر عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة . كما تم إصدار قرار لحظر دولي على استخدام الألغام المضادة للأفراد ، وضرورة رفع هذه الألغام لأهداف إنسانية .

المؤقر البرلماني الدولي السابع والتسعون (سيول - أبريل 199٧) :

وتم خلاله بحث موضوع التعاون من أجل الأمن والاستقرار الدولى والإقليمى ، ومن أجل احترام سيادة الدول واستقلالها فى جميع أشكالها ، وكذلك موضوع الحفاظ على وضع مدينة القدس واستخدام كافة السبل التى من شأنها إحباط المناورات الرامية

إلى تغيير هويتها والتى قمثل خطراً على الأمن وعلى عملية السلام . كما تم بحث التحرك الدولى بشأن الموقف الطارئ آنذاك في ألبانيا وزائير ، وكذلك موضوع الإجراءات المطلوبة لتغيير أغاط الاستهلاك والإنتاج من أجل تحقيق التنمية المتواصلة .

- المُرَّقِر البرلماني الدولي الشامن والتسعون (القاهرة - سيتمبر ١٩٩٧):

وتم خلاله التركيز على موضوع العمالة والعولمة ، وكذلك موضوع تحقيق الديقراطية الدائمة عن طريق إعادة النظر في العلاقة بين البرلمان والشعب وتعزيز هذه العلاقة ، كما صدر عن المؤتمر الاعلان العالمي للدعقراطية .

هذا بالإضافة إلى الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي ومنها:

- الاجتماع التحضيري لمؤتم الاتحاد البرلماني الدولي الثاني حول الأمن والتعاون في منطقة حوض البحر المتوسط.
- الجلسة الخاصة لمجلس الاتحاد عناسبة اليوبيل الذهبى لقيام الأمم المتحدة في مقر المنظمة العالمية في نيويورك (من ٣٠ أغسطس ١ سبتمبر ١٩٩٥)

- المؤتمر الثاني حول الأمن والتعاون في منطقة حوض البحر المتوسط في فاليتا (نوفمبر ١٩٩٥)

- أيام البرلمانيين في المؤقرات العالمية:

- يوم البرلمانيين في القاهرة (۷ سبتمبر ۱۹۹۶) بمناسبة
 انعقاد مؤقر الأمم المتحدة حول السكان والتنمية
- يوم البرلمانيين في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في
 كوينهاجن (۷ مارس ۱۹۹۵) ثم تقديم رسالة الاتحاد في
 الجلسة الموسعة في القمة (٨مارس ۱۹۹۵) .
- يوم البرلمانيين في القمة العالمية للغذاء في روما (١٥ نوفمبر ١٩٩٦) ثم تقديم إعلان الاتحاد للقمة (١٧ نوفمبر ١٩٩٦).
- يوم البرلمانيين في المؤتمر الدولى الرابع للمرأة في بكين (٧سبتمبر ١٩٩٥) ثم تقديم إعلان بكين البرلماني للمؤتمر (٧ سبتمبر ١٩٩٥) .

- بعض الأنشطة المهمة الأخرى

- اجتماع مع السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى في جنيف (يناير ١٩٩٥).
- توقيع اتفاقية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بمقر الأمم المتحدة (٢٤ يوليو ١٩٩٦) .

- توقیع اتفاقیة بین الیونسکو والاتحاد فی باریس (۲۹ یونیه ۱۹۹۷)
- توقيع اتفاقية للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة والاتحاد البرلماني مع مدير عام المنظمة وسكرتير عام الاتحاد في روما (١٩٩٧)

- اجتماعات أخزى

- تمثيل الاتحاد البرلمانى الدولى فى الاجتماع الأول لرؤساء برلمانات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى الكويت (۱۲ - ۱۷ نوفمبر ۱۹۹٤)
- إلقاء كلمة في اجتماع لجنة التعليم والاتصال والشئون الثقافية بالقاهرة (١٥ مارس ١٩٩٥) .
- المشاركة في المؤتمر الذي نظمته جامعة القاهرة عن الديمقراطية والتنمية (١٨٨ماس ١٩٩٥)
- إلقاء كلمة أمام مؤقر الاتحاد البرلماني العربي الرباط (٣ أبريل ١٩٩٥).
- إلقاء كلمة أمام مؤتمر الأمم المتحدة التاسع حول منع الجرعة ومعاملة المذنبين - القاهرة (٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٩٩٥).

- إلقاء كلمة أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا -ستراسبورج (٢٨ يونيه ١٩٩٥)
- القاء كلمة أمام المؤتمر الثامن عشر لاتحاد برلمانات أفريقيا - أوجادوجو(٢٤ -٢٥ يونيو ١٩٩٥).
- غشيل الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق (١٤ - ١٥ مايو ١٩٩٦)
- تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية البرلمانية لمنظمة
 الأمن والتعاون في أوروبا استكهولم (٥ ٦ يوليه
 ١٩٩٦)
- تمثيل الاتحاد البرلمانى الدولى فى الجلسة الافتتاحية لحلقة العمل حول حقوق الطفل وحقوق المرأة التى نظمتها لجنة حقوق الطفل والمرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بالقاهرة (٢٠نوفمبر ١٩٩٨)
- إلقاء كلمة فى افتتاح ندوة البرلمان انعكاس للهوية القومية التى نظمتها لجنة التعليم والاتصال والشئون الثقافية بالقاهرة (٣ ٥ ديسمبر ١٩٩٦) .

العمل من أجل الديقراطية

الديمقراطية هي أكثر الكلمات « سحرا » وأكثر المصطلحات السياسية تداولاً في المجتمع الدولي..

رغم ذلك فلا يوجد تعريف موحد للديسقراطية ، بل توجد لها مئات التعريفات ، ولا يوجد لها تطبيق واحد ، بل عشرات التطبيقات .

وإذا كانت هناك سمة ميزت عمل الاتحاد البرلمانى الدولى خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ أكثر من غيرها ، فهى الاهتمام البالغ والمدروس بقضية الديمقراطية ، ليس فقط لأن الاتحاد قد توج أعماله فى هذه الفترة بإصدار الإعلان العالمي للديمقراطية من القاهرة فى ختام المؤتمر البرلماني الدولى الثامن والتسعين ، ولكن أيضا لأنه حاول طوال هذه السنوات الثلاث ترسيخ مفهوم واضح ومعايير متفق عليها بشأن التطبيق الديمقراطي المعاصر .

١ - مفهوم الديمقراطية

بقدر بساطة الفكرة الديمقراطية ووضوحها متمثلة في حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب . . بقدر ما أثارت هذه

الكلمة من جدل واختلافات نظرية وتطبيقية ، فعلى المستوى النظرى لم يتوصل الفكر السياسي إلى وضع تعريف موحد متفق عليه لمفهوم الديمقراطية وأصبح هناك مئات التعريفات لهذا المصطلح .

وعلى المستوى العملى زعمت جميع النظم السياسية فى العالم فى النصف الثانى من هذا القرن أنها تطبق نظماً ديمقراطية خاصة بها .. بل إن من المفارقات أن النظم الدكتاتورية الشمولية الشيوعية هى أكثر الدول التى استخدمت تعبير الديمقراطية فى اسمها الرسمى قارنة إياه بما يسمى «بالديمقراطية الشعبية » وهو مفهوم خاص بها .

ودون الدخول في دائرة الجدل هذه . والاشتباك في صراع النظريات والمذاهب السياسية ، فإن بالإمكان الحديث عن مجموعة من الخصائص النظرية والأبعاد التطبيقية للديمقراطية ومن بينها:

- أن الديمقراطية ليست مجرد مفهوم أكاديمي ، وليست مجرد مصطلح فلسفى ولكن لها مدلولاً حياً ، وواقعاً تؤثر فيه وتتأثر به .

ليس هناك غوذج عالمى معيارى موحد للديمقراطية التى يمكن أن تختلف أشكالها باختلاف الثقافات والشعوب والأوضاع السياسية والاجتماعية فى كل مجتمع .. فالديمقراطية ليست غاية فى حد ذاتها .. ولكن الغاية هى حكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب وبقدر ما يحقق نظام الحكم هذه الأهداف بقدر ما يكون ديمقراطيأ .. فالديمقراطية ليست شكلا غطياً ولا غوذجاً واحداً ، ولكن شكلها وغوذجها يتحددان وفقا للبيئة الثقافية والاجتماعية لكل دولة على حدة .

الديمقراطية والانتخابات

قثل الانتخابات والاستفتاءات التطبيق العملى لمبدأ «الشعب هو مصدر السلطات»، وقثل الانتخابات البرلمانية الآلية الأساسية التي يمارس الشعب من خلالها سلطته في اختيار عثليه، ولاشك أن الانتخابات الدورية الحرة والسليمة تعد عنصراً أساسياً في ترسيخ دعائم الديمقراطية.

وفي ضوء هذه العلاقة الوثبقة بين الديمقراطية والانتخابات كان مجلس الاتحاد البرلماني الدولي قد أصدر في ٢٦ مارس ١٩٩٤ إعلانا بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة وبصفة خاصة مايلي :

- * حق كل مواطن فى التصويت فى الانتخابات على أسس غير تمييزية .
- * حق كل مواطن في الترشيح للانتخابات وفقا للنظم الدستورية والقانونية السائدة وما يرتبط بذلك من حرية الانضمام إلى الأحزاب وتكوينها ، وحرية التعبير والانتقال والاتصال في إدارة الحملات الانتخابية دون تدخل ، والحصول على المعلومات وعلى فرص متكافئة في وسائل الإعلام العامة .
- * ضرورة إقرار التشريعات والتدابير اللازمة لضمان إقامة انتخابات دورية وحقيقية وحرة ونزيهة ، بما في ذلك إقامة اليات محايدة لإدارة الانتخابات وتحقيق الشفافية في مختلف مراحل العملية الانتخابية .

ورغم الأهمية الحيوية للانتخابات في العملية الديمقراطية ، فإنها لم تسلم من العديد من الانتقادات أهمها أنها ظاهرة موسمية تجرى على فترات متباعدة وفيما بين دورتى الانتخابات لا يمارس الشعب سلطة حقيقية ، ويتضاءل تأثير الناخبين على

القرارات والتشريعات التى تمس حياتهم وتقل مشاركتهم الفعلية فى العملية السياسية .. الأمر الذى دعا إلى الاهتمام بالعلاقة بين البرلمان والشعب وتوفير قنوات جيدة وصالحة طول الوقت وليس فى مواسم الانتخابات فقط .

الديمقراطية والبرلمان

إذا كانت الديمقراطية في شقها الأول « حكم الشعب بالشعب» فإن محارسة الشعب لهذا الحكم بشكل مباشر لم تعد محكنة في الواقع العملى بسبب زيادة عدد السكان في الدول إلى أرقام يستحيل أن تتاح لها جميعاً فرصة المشاركة في السلطة بشكل مباشر ، إضافة إلى الطابع الفني المتشعب والمتخصص الذي أصبحت تتصف به محارسة السلطة ، الأمر الذي يتطلب خبرة وكفاءات لا تتوافر في كل أفراد الشعب .

لذلك كانت الديمقراطية النيابية أى من خلال عمثلين منتخبين من الشعب أكثر الأشكال الديمقراطية انتشاراً ، بل تكاد تكون الشكل الوحيد المتعارف عليه فى العالم المعاصر مع اختلاف فى طرق تطبيقه .

وهكذا فإن وجود برلمان منتخب بصفة دورية من الشعب وذى صلاحبات مناسبة يعد المؤسسة الأولى والأهم في التطبيق الديمقراطي .

الديمقراطية والحرية

لا ديمقراطية بلا حرية .. فالحرية هي جوهر الديمقراطية ، والحرية هي التي تجعل من الديمقراطية وسيلة فعالة لا تخاذ القرار عن طريق الأغلبية ، والتعبير الصادق عن إرادة الشعب ، وتوجيه الحكم لصالح الشعب ، وإذا كانت غاية الديمقراطية هي احترام كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتحقيق صالح الشعب ، فإن في مقدمة هذه الحقوق .. حقه في الحرية بكل أبعادها ؛ وفي مقدمتها حرية الرأى والتعبير .

لذلك فإن العنصر الرئيسى فى الممارسة الديمقراطية يكمن فى توفير انتخابات حرة ، وضمان حرية التعبير ، وحرية الحصول على المعلومات ، وحرية ممارسة الأنشطة السياسية بأشكالها المختلفة دون قهر أو إجبار .

إن المشاركة الشعبية النشطة في الحياة السياسية والعامة وتحمل أعبائها أمر لا يقوى عليه سوى مواطنين أحرار في محارسة

الخيارات المتاحة أمامهم ، وفي تحديد أولويات حياتهم ، وفي اختيار شكل الحكم الذي يتفق مع تراثهم الثقافي وواقعهم السياسي والاجتماعي .

الديمقراطية وسيادة القانون

الديمقراطية ليست مجرد تعبير عن إرادة الشعب ، إنا هى فى نفس الوقت التزام بسيادة القانون .. ولذلك فإن البرلمان فى عارسته لإرادة الشعب تتقيد سلطته بالشرعية الدستورية فهما معا أساس مشروعية البرلمان .

ومبدأ سيادة القانون هو الذى يجعل من الممارسة الديمقراطية مرادفاً للنظام ونقيضاً للفوضى ، ويرسخ فى الوقت نفسه عدداً من القيم السياسية الأخرى وفى مقدمتها قيمة المساواة ، ، وأهم تطبيقاتها المساواة أمام القانون .

ومبدأ سيادة القانون يرتبط بشكل وثيق باحترام الحقوق والحريات العامة .. وهذا ماعنيت بتأكيده المحكمة الدستورية العليا في مصر على سبيل المثال عندما أكدت في أحكامها أن سمو القانون على الدولة يرتبط باحترام حقوق وحريات المواطنين وقالت :

« إن الدستور حرص على أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتآه كفيلاً بصون الحقوق والحربات العامة على اختلافها كى لا تقتحم إحداهما المنطقة التى يحميها الحق أو الحربة أو تتداخل معها »

ثقافة الديمقراطية

من الخطأ الجسيم فهم الديمقراطية على أنها مجرد مؤسسات وانتخابات موسمية ، فالديمقراطية عملية متواصلة ، ومنهج تفكير وسلوك اجتماعي واقتصادي قبل أن يكون سلوكاً سياسياً، وفي التطبيقات الأكثر رقياً وخبرة في مجال الديمقراطية ، فإن الديمقراطية تصبح قيمة في حد ذاتها .. قيمة أخلاقية كالأمانة والشرف والصدق ، والعدل ، يؤمن بها ويعتقد فيها الأفراد والدولة على حد سواء ، وهذا هو ما يمكن تسميته « بثقافة الديمقراطية » التي عندما تتوافر فإنها قثل سياجأ يحمى الديمقراطية ، ويدعمها ويساعد على نموها، ويحافظ على استمراريتها مهما اعتراها من تحديات أوسوء ممارسة .. فالديمقراطية تتحول كما يقولون إلى وعاء يشرب منه الشعب ويستزيد .

الديمقراطية والتنمية

توجد علاقة وثيقة وترابط دائم بين الديقراطية ، والتنمية... فإذا كانت التنمية أصبحت تحتل قمة أولويات السياسات الوطنية في العصر الراهن ..فإن تحقيق هذا الهدف والنجاح فيه لا يحققه إلا حكم صالح يعبر بصدق عن آمال المواطنين وطموحاتهم ومطالبهم ، وهو أمر لا يحققه إلا نظام ديقراطي ...

وكان الاتحاد البرلمانى الدولى السابع والثمانون المنعقد فى أبريل ١٩٩٢ ، قد أبرز هذا الجانب فى العلاقة بين الديقراطية والتنمية ، فأكد أنهما أمران مترابطان لا يمكن فصلهما ، كما أشار المؤتمر إلى أن إرساء الديقراطية والمحافظة عليها فى الدول النامية ، لابد أن يمضى جنباً إلى جنب مع تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة إن أردنا ألا يتسبب الجوع والأمية والفقر فى حرمان الشعوب من أبسط حقوقها .

والواقع أن العلاقة بين الديقراطية والتنمية تتسع للكثير من الروابط والتأثيرت المتبادلة .. فالتنمية لا تنجح إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي . وفي ظل حشد كل طاقات الوطن نحو أهداف التنمية والرقى وهي كلها عوامل مرتبطة بنظام ديمقراطي يوفر مناخ الاستقرار ، ويفسح المجال لمشاركة كل فئات المجتمع في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢- الديمقراطية والدبلوماسية البرلمانية

الديمقراطية بهذا المفهوم وبمقوماته وأركانه ، ليست جديدة على الفكر والممارسة السياسية في المجتمع الدولي ، ولكن كان هناك العديد من الدوافع التي جعلت موضوع الديمقراطية يستأثر بقمة أجندة عمل الدبلوماسية البرلمانية ومن بين هذه الدوافع :

أ - أن الدفاع عن الديمقراطية ودعمها هو أحد المهام الأساسية للاتحاد البرلمانى الدولى منذ إنشائه ، ليس هذا فقط · · ولكن التركيز على الديمقراطية يعطى الدبلوماسية البرلمانية خصوصية عن عمل سائر المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة التي تشترك مع الاتحاد البرلمانى الدولى في العمل من أجل قضايا السلام والتنمية وحقوق الإنسان .

ومن ثم ، فإن الديمقراطية هي السمة الرئيسية التي تميز عمل الاتحاد أو على الأقل يجب أن تكون كذلك .

ب - التوجه العالمي نحو الديمقراطية وتزايد حاجة
 الديمقراطيات الناشئة إلى الدعم الفنى والسياسى
 والتنظيمي لنجاحها

فقد تعاظم المد الديمقراطى فى أوربا الجنوبية منذ منتصف السبعينيات ، ثم انتشر فى مناطق عديدة من أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا بعد عام ١٩٨٩ ، ثم فى العديد من الدول الأفريقية فى التسعينيات ، الأمر الذى يضاعف الأمل فى أن يشهد القرن الحادى والعشرون مزيداً من التغيرات الحاسمة نحو ازدهار الديمقراطية كقيمة ، وفكر ، وسلوك ، وعارسة .

ولبس أدل على حجم هذا التحول ، من أن نعرف أن عدد البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قد وصل في عام البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قد وصل في عام ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨ برلمانا ، كما أنه خلال الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٥ غيرت ٥٠ دولة دساتيرها ووضعت دساتير جديدة اتجهت في معظمها إلى توجهات أكثر ديمقراطية ، كذلك فإن أكثر من ٥٠ دولة قد أخذت بالتعددية الحزبية وبقوانين جديدة للانتخابات وحولت لوائحها البرلمانية في فترة وجيزة .

هذا الواقع ضاعف من أهمية الديمقراطية كظاهرة عالمية ومطلب إنسانى شامل ، كما ضاعف فى الوقت نفسه من مسئولية الدبلوماسية البرلمانية فى تبنى وتشجيع ودعم وترشيد هذا الاتجاه وحمايته فى مواجهة العديد من التيارات والتحديات

، خاصة تلك التي تواجهها الديمقراطية الهشة الناشئة في مجتمعات لم تتعود على الأداء الديمقراطي ، وتفتقر مؤسساتها إلى الخبرة اللازمة لإنجاح هذه التجارب .

أزمة الديمقراطية

إذا كانت الديمقراطيات الناشئة في شرق أوربا وفي أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في حاجة إلى الدعم والحماية والمساعدة الفنية ، فإن الديمقراطيات التقليدية في القارة الأوربية وأمريكا الشمالية في حاجة هي الأخرى لجهد عالمي للتعامل مع ما تواجهه هذه الديمقراطيات في الآونة الأخيرة من تحديات ومشكلات وأزمات .

ولعل فى مقدمة هذه المشكلات ، مسألة تخلف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات وهى ظاهرة عالمية ، بل إنها فى ازدياد ملموس ، وعلى سبيل المثال فإن متوسط التخلف عن الانتخابات فى أفريقيا يبلغ نحو ٤٩٪ ، ومتوسط التخلف عن الانتخابات فى أمريكا اللاتينية يبلغ نحو ٣٩ر٣٩٪ ، وفى أسيا يصل هذا المتوسط إلى ٢٩٪ أما فى أوروبا فإنه قد وصل فى منتصف التسعينيات إلى ٣١و٢٢٪ بينما لم يتجاوز من قبل نسبة ٢١و٧١٪ .

وهكذا يصل متوسط التخلف عن الانتخابات في القارات الأربع إلى نحو ٨٧ و٣٣٪ وهو رقم في تزايد وليس في تناقص وفضلاً عن مجافاة هذا الواقع لروح وأهداف الديمقراطية وفعالية النظم الديمقراطية ومدى صدق تعبيرها عن إرادة الأغلبية الشعبية ، فإن هذه الظاهرة يرتبط بها ويقف وراءها العديد من المشكلات الأخرى التي تعانى منها الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم ، ومنها تذبذب النظم الانتخابية ، وعدم اقتناع قطاعات كبيرة من الناخبين بهذه النظم ، وكذلك ضعف الأحزاب السياسية وتركز نشاطها الفعلى على حزب أو اثنين فقط مثلما هو الحال في بعض دول أوروبا وآسيا ، بينما الأحزاب الأخرى ضعيفة تفتقر إلى القواعد الشعبية والمارسة الفعالة .

كذلك من أسباب هذه الظاهرة ، ضعف غثيل المرأة سياسياً ، وعزوف العديد من رجال السياسة عن عارسة العمل السياسى بسبب مرارة ما يوجه للسياسيين من نقد خاصة فى الدول الأوروبية قد لا يكون عائداً إلى تقصيرهم فقط ، بل أيضا يتم استخدامهم فى أحيان كثيرة ككباش فداء لإرضاء الرأى العام ، أو فى حسابات سياسية بين القوى المختلفة أو حتى فداء لحماية الديمقراطية نفسها خاصة أن السائد أن توجيه النقد للأشخاص

هو أمر أسهل وأفضل من نقد المؤسسات أو الأحزاب التي يمثلونها .

إذن .. فحتى الديمقراطيات التقليدية العريقة في حاجة إلى عمل دولى مشترك لدعمها ومواجهة بعض الظواهر العامة التي تعانى منها جميعا .

من جهة أخرى ، فقد برز ارتباط الديمقراطية المتزايد بالبعد الاقتصادى .. ومن ثم فإذا كانت التنمية والتحرر الاقتصادى من أهم أهداف المجتمعات في العالم المعاصر فإن النجاح في هذه الأهداف يرتبط بالنجاح في الإصلاح الديمقراطي والعكس بالعكس .. فتعجل التحرر الاقتصادى في دول أوربا الشرقية أدى إلى انتكاسة التجربة الديمقراطية في بعضها ، والتعجل في تطبيق نظم الديمقراطية الغربية في تلك الدول أدى إلى موجة من عدم الثقة فيها .

ومن ثم فإن تقديم الدعم والمشورة لهذه المجتمعات يساعدها في الأمرين معاً: التحرر الاقتصادي والتوجه الديمقراطي.

البعد الدولى للديقراطية

وأخيراً .. كان هناك بعد آخر للديمقراطية لم ينل حقه من الاهتمام ، وهو مفهوم الديمقراطية في إطار القانون الدولي

والعلاقات الدولية أو ما تم التعبير عنه فى الآونة الأخيرة باسم «ديمقراطية العلاقات الدولية » ، فإذا كان المجتمع الدولى حريصاً على اتباع دول العالم للنظم الديمقراطية .. أليس من الأولى أن يكون هذا المجتمع الدولى ذاته ديمقراطياً فى العلاقة بين أعضائه من الدول ؟!.

وقد سبق للمؤقر البرلمانى الدولى السابع والثمانين المنعقد فى الكاميرون فى أبريل ١٩٩٢ أن ألمح إلى تأثير الديمقراطية على العلاقات الدولية ، حيث أكد أن إقامة أنظمة ديمقراطية هى السبيل الوحيد لتحقيق التقارب بين الأمم ، فى إطار احترام الحقوق والحريات الأساسية ، وطالب المؤقر بشدة بعدم استخدام القوة والعنف فى تسوية الخلافات .

لكل هذه الأسباب ، صعدت قضية الديمقراطية إلى قمة أولويات العمل في الإتحاد البرلماني الدولي وفي أجندة الديلوماسية البرلمانية عموماً .

٣ - من أجل الديمقراطية

فى ضوء هذه الأبعاد لمفهوم الديقراطية ، وتجاوباً مع هذه الدوافع لتوجيه اهتمام مناسب لها ، كانت قضية دعم وتعزيز

الديقراطية في مقدمة أولويات الدبلوماسية البرلمانية الدولية خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ .

وعلى مدى السنوات الثلاث (١٩٩٤ - ١٩٩٧) أكد الاتحاد البرلمانى الدولى فى مناسبات مختلفة إيمانه الشديد والراسخ بالديقراطية كنظام للحكم فى بلد يمارس فيه الشعب حق المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى ،أيضا وبالقوة نفسها بأنه لا معنى للديوقراطية إلا إذا شارك نصفا المجتمع من رجال ونساء معاً فى عملية اتخاذ القرار على أساس من المساواة أمام القانون ، إلا أن هذا لا يمثل الواقع وهو ما حدا بالاتحاد فى عام ١٩٩٤ أن يتبنى خطة عمل متكاملة لإصلاح الخلل الموجود فى عارسة الرجال والنساء لحياتهم السياسية .

وعلى مدى السنوات الثلاث ، استمر الاتحاد في ريادته لهذا المجال بالبناء على هذه الخطة ·

وتتطلب الديموقراطية وجود حقوق أساسية للإنسان يمارسها بحرية ، وقد استمر الاتحاد في الدفاع عن هذه الحقوق ، وكان ذلك من خلال عمله السياسي ، ومن خلال مناقشة قضايا حقوق الإنسان والأقليات والتي تمت في مؤترات الاتحاد ومازالت اللجان المتخصصة التي أنشأها الاتحاد منذ عشرين عاماً تقوم بعملها في الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين بنجاح .

.. وتحتاج الديوقراطية إلى رعاية مستمرة ، وإلى جهود لا تتوقف داخل البرلمانات لكى تنمو جذورها ، حتى لا تحيد القرارات التى تتخذها السلطات العامة عن المصلحة العامة للشعب الذى يحق له مساءلة الحكومة ، وقد كان هذا هو السبب وراء تنظيم ندوتين : الأولى فى لوساكا فى يونيو ١٩٩٥ حضرها أعضاء البرلمانات من دول شرق وجنوب أفريقيا ، والثانية فى أوجادوجو فى مارس ١٩٩٦ للبرلمانيين من غرب ووسط أفريقيا ، وقد أتاحت الندوتان فرصة لمناقشة العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التشريعية .

وكان واحداً من الأهداف التي حرص الاتحاد على تحقيقها على مدى السنوات الثلاث الماضية ، إصدار إعلان بشأن الديوقراطية . فالديوقراطية هدف ينشده الجميع يقوم على قيم تشترك فيها جميع الشعوب على مستوى العالم بغض النظر عن اختلاف أوضاعها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقد أمكن إقناع مجلس الاتحاد بضرورة أن يأخذ الاتحاد على عاتقه هذه المسئولية . لذا فقد نظم اجتماع في مقر اليونسكو بباريس في ديسمبر عام ١٩٩٦ حيث قام خبراء من جميع أنحاء المعمورة يمثلون نظماً سياسية مختلفة بمناقشة صريحة متعمقة للموضوع ،

بعدها قدم كل خبير منهم تقريره الخاص · كما قدم المقرر العام رؤية للعناصر التى ينبغى أن يحتويها الإعلان ، وقد روجعت هذه التقارير بمعرفة اللجنة التنفيذية فى اجتماعها فى سيول فى أبريل ١٩٩٧ حيث قررت تخصيص يوم فى مؤتمر القاهرة لمناقشة الإعلان وعرضه على مجلس الاتحاد ·

وقد أضيف إلى المناقشات التي دارت في الاتحاد حول قضايا الديموقراطية في السنوات الثلاث الماضية برنامج غنى لدعم المؤسسات البرلمانية تجمعت فيه المعلومات حول دور تلك المؤسسات وهياكلها ووظائفها ، وقد زاد الاتحاد من الوثائق التي جمعها عن هذه القضايا ووضعت قاعدة معلومات على الحاسب الآلي - PARLIT - تضم إشارات حول هذه الوثائق ، وفي الوقت نفسه وضع قاعدة بيانات ثانية PARLINE تضم معلومات وحقائق حولا البناء الهيكلي لكل برلمان وأسلوب عمله والمجالس التي يتكون منها ٠ ويكن الرجوع الى هذه البيانات على الإنترنت من خلال موقع الاتحاد على الشبكة - A T T P WWW . IPU . ORG / -- وهو الموقع الذي أنشيء في عام ۱۹۹۲ -

وإلى جانب المطبوعات الدورية التى تصدر سنوياً قام الاتحاد بعدد من الدراسات التحليلية والمقارنة حيث أصدر دراسة حول رؤساء المجالس البرلمانية القومية (مارس ١٩٩٧) ودراسة أخرى عن قواعد السلوك الانتخابي وأخرى عن معايير السلوك في الحياة العامة ، وتشترك هذه الدراسات جميعها في هدف واحد هو زيادة الوعى بتكوين المؤسسات البرلمانية ووظائفها ونشر أسلوب الحكم الديموقراطي .

أما الحدث الأهم في مجال أنشطة الاتحاد لدعم الديوقراطية على مدى السنوات الثلاث فقد جاء تحت مظلة برنامج التعاون الفنى الذي يقدم الاتحاد من خلاله الدعم الفنى للبرلمانات القومية، وهي خدمات فريدة كما تصفها الدوائر العالمية حيث يعتمد الاتحاد على أعضائه من برلمانات الشمال والجنوب في توفير الخبراء للمساعدة في تقديم احتياجات المؤسسات البرلمانية وتقديم ما تحتاج إليه من معونة فنية وقد تضاعف الطلب على تلك الخدمات في السنوات الماضية حيث نظم الاتحاد في عام تعلى الحدمات في السنوات الماضية حيث نظم الاتحاد في عام

وقد وضع الاتحاد في السنوات الثلاث عدداً من مشروعات المساعدة الفنية يساوي في مجمله ١٢ مليون دولار ، وساعد العديد من المؤسسات البرلمانية في توفير مصادر تمويل لها من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، وهذا يعكس قدراً متزايداً من التقدير لجودة أنشطة الاتحاد ، وقد طلب الاتحاد الأوروبي من الاتحاد البرلماني الدولي وضع التعليمات التي تمكنه من توفير المعونة الفنية للمؤسسات القومية البرلمانية .

٤ - الإعلان العالمي للديمقراطية

من أبرز الإنجازات التى حققها الاتحاد البرلمانى الدولى خلال السنوات الثلاث التى توليت رئاسته فيها ، إصدار الإعلان العالمى للديمقراطية ، وهو خطوة أعتز بها أشد الاعتزاز ..ورغم أن صدور هذا الإعلان تم فى المؤمّر البرلمانى الثامن والتسعين بالقاهرة (١٩٩٧) متوجاً جهود الاتحاد من أجل الديمقراطية على مدى السنوات الثلاث ، فإننى قد طرحت فكرته منذ مشاركتى فى أول اجتماع للمجلس التنفيذى بعد انتخابى رئيساً لمجلس الاتحاد مباشرة فى عام ١٩٩٤ ،

وتقوم فكرة إصدار هذا الإعلان على أساس أنه إذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ قد جاء كرد فعل للآلام التي عانت منها البشرية بسبب

الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى عام ١٩٤٥ ، فإن الإعلان العالمى للديمقراطية الصادر من الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٧ يأتى كرد فعل لانتهاء الحرب الباردة وسقوط نظم الحكم الدكتاتورية ، وانتشار الأفكار الديمقراطية .

ولهذا الإعلان أكثر من دلالة ملخصها: أن عالمنا لن يصبح عادلاً ولن يستقر ويأمن مالم نحترم حريات الإنسان وحقوقه الأساسية ، وعلى رأسها الحق في الديمقراطية ، فهو حق مركب يتضمن الحق في السلام ، والحق في التنمية ، ويتطلب احترام سائر حقوق الإنسان وإعلاء سيادة القانون .

وكذلك أيضا يجب أن ندرك جميعا أن حرياتنا ليست أثمن من حريات الآخرين ولا تعلو عليها ، لأننا جميعا متساوون ، ولأننا نعيش عالماً واحداً نتقاسم فيه المصير سواء شئنا ذلك أم أبينا .

لقد أردت باقتراح إصدار الإعلان العالمي للديمقراطية أن أسجل عدة معان :

أولاً: أن الديم قراطية بوصفها قيمة إنسانية ونموذجاً لنظام الحكم، فلابد أن تأتى مبادئها ووسائلها على أيدى ممثلى الشعوب، وأعنى البرلمانات، لأنها تستند إلى سيادة الشعب مصدر السلطات.

ثانياً: أن مصر مهد الحضارات خليق بها أن يصدر منها وعلى أرضها وبفكرة من أحد أبنائها إعلان يحدد البعد السياسى للنظام العالمي الجديد الذي بدأت تتبلور ملامحه في أفكار العولمة ومقتضياتها.

ثالثاً: الإيمان بأن الديمقراطية ليست فكرة أو قيمة أو مبدأ أو نظاماً يقوم في حد ذاته منعزلاً أو منفصلاً عن غيره من القيم والمبادئ والمبادئ والنظم، بل هي فكرة تضم عدداً من القيم والمبادئ، وقثل في النهاية عقداً يضم مفردات بدونها لا يكتمل العقد.

فالديمقراطية فى نظرنا ليست مجرد نظام سياسى يقوم على عدة عَكين الشعب من اختيار ممثليه ، وإنما هى نظام يقوم على عدة مبادئ وقيم تتجلى فى اختيار الشعب لقيادته وممثليه وفى احترام سيادة القانون ، وفى احترام حقوق الإنسان وفى مسئولية الحكومة أمام الشعب ، .. كذلك لابد من مناخ تترعرع فيه الديمقراطية وتنمو فيه ، ، مناخ التنمية والسلام .

رابعاً: الحاجة إلى وضع النقاط فوق الحروف فى تحديد معنى الديمقراطية بعد أن شوّه التسييس فكرة حقوق الإنسان، وبدأ يتجه إلى تشويه فكرة الديمقراطية، وبدأت الأهداف السياسية تدفع أصحابها إلى إعطاء مفهوم معين لكل من حقوق الإنسان

والديقراطية لكى يخدم أغراض هؤلاء .. وأغراضاً بعيدة عن المضمون الحقيقي لكل منهما .

وكم من انتهاكات لحقوق الإنسان تمت باسم احترام حقوق الإنسان ، وكم من انتهاكات للديقراطية تمت باسم الديقراطية .

خامساً: إن الديمقراطية ليست مجرد قيمة داخلية أو نظام حكم داخلى فقط ، بل إنها فوق كل ذلك يجب أن تكون قيمة ونظاماً في المجتمع الدولي .

وتبدو أهمية هذا التحديد في عصر تحطمت فيه الحواجز بين ما هو داخلي وما هو خارجي ، بين ما هو محلي وما هو دولي ، وأصبحت هناك حاجة إلى وجود مارسات في المجتمع الدولي تتصف بالديقراطية بعيدة عن الغطرسة والتحكم والدكتاتورية.

ومن العجيب أن نظام التصويت في مجلس الأمن الدولى بما يتضمنه من إعطاء حق الفيتو لدول معينة ، لا ينبع في ذاته من فكر ديمقراطي وإغا ينبع من فكر المنتصرين في الحرب العالمية الثانية لإملاء إرادتهم على المجتمع الدولي ، في الوقت الذي تقوم فيه فكرة التنظيم الدولي في منابعها الأولى على التضامن الدولي ، والمسئولية الجماعية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين .. وهو ما يفترض افتراضا احترام إرادات الدول والمساواة فيما بينها

وهكذا تنبع أفكار المساواة واحترام إرادات الدول من مبدأ يتناقض كل التناقض مع احترام هذه الإرادة ، ومع احترام مبدأ المساواة .

ومن المثير أيضا أن الذين يلكون إرادة إلغاء إرادة المجتمع الدولى ، هم أول من ينصبون أنفسهم حكماً على نظم الحكم وتقدير مدى انتهاجها للأسلوب الديمقراطي من عدمه .

وفى موقف مشابه ، فإن هذه الدول نفسها هى التى تنادى باحترام وحماية البيئة بينما تتسبب هى ذاتها بمنتجاتها الصناعية وأنشطتها المدنية والعسكرية فى تلويث البيئة .

بل الأشد عجباً أن هذه الدول نفسها تتقاعس عن تنفيذ التزاماتها تجاه التعاون الدولى لتحقيق التنمية الاجتماعية وفقا لما قررته الأمم المتحدة .

لكل هذه الأسباب ، ولتأكيد هذه المعانى اقترحت إصدار هذا الإعلان العالمي للديمقراطية .

وفيما يلى نص الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الدورة ٩٨ للمؤتمر البرلماني الدولي (القاهرة- سبتمبر ١٩٩٧)

الإعلان العالمي للديقراطية

إن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي

إذ يؤكد من جديد التزام الاتحاد البرلماني الدولى نحو السلام والتنمية ، واقتناعه بأن تعزيز عملية الديقراطية والمؤسسات النبابية من شأنه الإسهام بقسط عظيم في تحقيق هذا الهدف .

ويؤكد من جديد أيضا رسالة الاتحاد البرلماني الدولى والتزامه بترسيخ دعائم الديقراطية وإقامة نظم تعددية للحكم النيابي في العالم وحرصا منه على تعزيز ما يضطلع به في هذا المجال من عمل متواصل متعدد الأشكال

ويذكر بأن لكل دولة حقاً سيادياً في أن تختار وتحده بحرية وفقا لإرادة شعبها نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والشقافية ودون تدخل دول أخرى ، وذلك بما يتنفق قاماً مع ميثاق الأمم المتحدة .

ويذكر أيضا بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمد

فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ وبالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والشقافية اللذين اعتمدا فى ١٦ من ديسمبرعام ١٩٩٦ ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية التى اعتمدت فى ٢١من ديسمبر عام ١٩٦٥ والاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التى اعتمدت فى ١٩٧٨ .

ويذكر أيضا بالإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرة الذي اعتمده في مارس ١٩٩٤ والذي أكد فيه على أن سلطة الحكومة في كل دولة لا يمكن أن تبنى الا على إرادة الشعب التي تعبر عنها الانتخابات النزيهة الحرة العادلة.

ويشير إلى برنامج إحلال الديمقراطية الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحادية والخمسين .

يعتمد الإعلان العالمى للديقراطية التالى بيانه ، ويهيب بجميع الحكومات وجميع البرلمانات فى كل أنحاء العالم أن تستلهم مضمونه ومحتواه .

القسم الأول :

مبادئ الديمقراطية:

- ۱ الديقراطية هي مبدأ معترف به عالميا ، وهي هدف يقوم على القيم المستركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره ، بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهي بذلك حتى أساسي للمواطن ينبغي أن يمارس في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسئولية ، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة .
- الديمقراطية مثل أعلى يتعين السعى ليلوغه وأسلوب من أساليب الحكم ينبغى تطبيقه وفقا للأشكال التى تجسد تنوع الخبرات والخصائص الثقافية دون إخلال بالمبادئ والمعايير المعترف بها دولياً ، وهي على هذا النحو حالة أو وضع يكن العمل دوماً لاستكماله وتحسينه ، ويتوقف مساره وتطوره على مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

- ٣ تهدف الديقراطية أساساً ، باعتبارها مثلاً أعلى إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتأمين تماسك المجتمع وتلحمه ، وتوطيد الاستقرار الوطنى والسلام الاجتماعي ، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولى ، وتعد الديقراطية بوصفها شكلا من أشكال الحكم أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف جميعا ، كما أنها النظام السياسى الوحيدالقادر على التصحيح الذاتي .
- إن تحقيق الديمقراطية يقتضى شراكة حقيقية بين الرجل
 والمرأة في إدارة شئون المجتمع الذي يعملان فيه على
 قدم المساواة وعلى نحو متكامل ، مما يكفل لهما
 إثراء متبادلاً نظراً لما بينهما من اختلاف .
- ٥ إن عملية الوصول إلى السلطة وتمارستها وتداولها
 تفسح المجال في ظل الديقراطية لمنافسة مفتوحة
 نابعة من مشاركة شعبية عريضة واحدة ودون تمييز ،
 تمارس وفقا للقانون نصا وروحا .

- إن الديمقراطية لاتنفصم عن الحقوق المنصوص عليها
 في الوثائق الدولية المذكورة في ديباجة هذا الإعلان،
 ثما ينبغي معه تطبيق هذه الحقوق تطبيقا فعالاً ، علي
 أن تقترن محارستها بالمسئولية الشخصية والجماعية .
- تقوم الديقراطية على سيادة القانون رمباشرة حقوق
 الإنسان ، وفى الدولة الديقر اطية لا يعلو أحد على
 القانون ، والجميع متساوون أمام القانون .
- مشل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطا للديقراطية وثمرة من ثمارها ، ومن ثم فإن الترابط وثيق بين السلام والتنمية واحترام سيادة القائون وحقوق الإنسان .

القسم الثاني:

مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته :

 تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرض ، بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد ، كما تتوقف أيضا علي إرادة المجتمع المدرك تماماً لحقوقه ومسئولياته .

- ١٠- يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين الفردى والجماعى ،وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن على الصعيد الاجتماعى .
- ۱۱ تقوم الديمقراطية على حق كل فرد فى المشاركة فى إدارة الشئون العامة ، الأمر الذى يستلزم وجود مؤسسات نيابية على كافة المستويات ،وخاصة برلمانا يمثل جميع عناصر المجتمع ، وتتوافر لديه السلطات والصلاحيات التى تمكنه من التعبير عن إرادة الشعب وذلك عن طريق التشريع ومراقبة أعمال الحكومة .
- إن العنصر الرئيسى فى عمارسة الديمقراطية يتمثل فى إجراء انتخابات حرة نزيهة على فترات منتظمة يعبر في فيها الشعب عن إرادته ويجب إجراء الانتخابات على أساس الاقتراع العام، والعادل، والسرى، حتى يتسنى لكل من يدلى بصوته أن يختار من يمثله فى ظل المساواة والحرية والشفافية التى تحفز على

المنافسة السياسية ، ومن هنا تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية ولاسيما الحق في التصويت والانتخاب ، والحق في حرية التعبير والتجمع والحصول على المعلومات والحق في تنظيم الأحزاب السياسية ، وينبغي أن يخضع تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشئونها المالية وقريلها ومبادئها الأخلاقية ، لنظم سديدة ومحايدة لضمان سلامة العملية الديمقراطية ونزاهتها .

۱۳ إن من المهام الأساسية التي تقع على عاتق الدولة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،ومن ثم فإن الديمقراطية تنصو مع وجود حكومة فعالة تتصف بالأمانة والشفافية ، وتقوم على الاختيار الحر ، وتتحمل المشولية عن إدارتها للأمور العامة .

۱۱- المساطة العامة عنصر أساسى من عناصر
 الديقراطية ، ويصدق ذلك على من يشغل منصبا
 عاماً سواء كان منتخباً أو غير منتخب، وعلى كل
 الأجهزة ذات السلطة العامة دون استثناء ، وتتطلب

هذه المساطة أن يكفل للشعب حق الحصول على المعلومات التى تتعلق بأنشطة الحكومة والحق فى تقديم الالتسماسات إلى الحكومة ، والمطالبة بالانصاف من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة .

١٥ - ينبغى أن تتحلى الحياة العامة فى مجموعها بالطابع
 الأخلاقى وأن تتسم بالشفافية ، عا يقتضى وضع
 المعايير والقواعد التى من شأنها أن تكفل ذلك .

١٦ - يتعين تنظيم المشاركة الفردية في العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة عبادلة ونزيهة ، مع تجنب أي شكل من أشكال التغرقة أو خطر الترويع من قبل العاملين في الحكومة أو غيرهم .

۱۷ – المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة هي الأجهزة التي تكفل سيادة القانون ، وسيادة القانون هي ركيزة الديقراطية ، ولتمكين هذه المؤسسات والآليات من تأمين الاحترام الكامل للقانون وتحسين سلامة الاجراءات ورفع المظالم ، يتعين فتح الطريق أمام الجميع على قدم المساواة

التامة لاستخدام الوسائل الادارية والقضائية التى تكفل لهم حقوقهم ، وتضمن احترام أجهزة الدولة وعمثلى السلطة العامة وأعضاء المجتمع القرارات الإدارية والقضائية .

١٨- إن قيام مجتمع مدنى نشط هو أحد العناصر اللازمة للنيقراطية ، إلا أنه لا يحكن اعتبار قدرة الأفراد واستعدادهم للمشاركة في العملية الديقراطية واختيار نظام الحكم مسألة مفروغاً منها ، بل يتعين تهيئة المناخ الفعال لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعالة ، مع إزالة العقبات التي تحول دون هذه الممارسة أو تعرقلها ، ولذا يتعين العمل دوماً على تعزيز المساواة والشفافية والتعليم بوجه خاص وإزالة المعوقات مثل الجهل واللاتسامح ، واللامبالاة ، وغيبة الاختيارات والبدائل الحقيقية وقصور التدابير الرامية إلى معالجة أوجه الخلل والتفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو العرقبة التي ترتكز على اختلاف الجنس.

- ١٩ إن تحقيق استدامة الديمقراطية يتطلب من ثم تهيشة مناخ ديمقراطى وثقافة ديمقراطية ودعمها بالتربية والتعليم وغير ذلك من وسائل الإعلام والثقافة ، وبناء على ذلك يتعين على المجتمع الديمقراطى أن يلتزم بتعزيز التربية بأوسع معانيها ولاسيما التربية المدنية وتنشئة المراطن الصالح المسئول .
- ٢٠ تزدهر العملية الديمقراطية في البيئة الاقتصادية المواتية ،الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إغائية على إشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظاً وذلك لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية .
- إن الديقراطية تفترض توافر حرية الرأى والتعبير بما ينظوى عليه ذلك من الحق في اعتناق الرأى دون تدخل أو عائق ، وتلمس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها من خلال أي وسيلة من وسائل الإعلام بغض النظر عن الحواجز أو الحدود .
- ٢٧ يتعين على المؤسسات والعمليات الديقراطية أن
 تكفل مشاركة الجميع في المجتمعات المتجانسة

وغير المتجانسة على السواء وذلك من أجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح.

۲۳ - يتعين على المؤسسات والعمليات الديقراطية أن تعزز الطابع اللامركزى للحكومة والإدارة ، سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمى وهو ما يعتبر حقاً وأمراً ضرورياً من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة .

القسم الثالث:

البعد الدولى للديقراطية :

٧٤ - يتعين أيضا الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولى ، يجب تطبيقه فى المنظمات الدولية وفى العلاقات الدولية لدولية لا الدولية للدول . وإن مبدأ الديمقراطية الدولية لا يعنى التمثيل المتكافئ أو العادل للدول فحسب ، وإغا يشمل حقوقها وواجباتها الاقتصادية .

٢٥ - يتعين تطبيق مبادئ الديمقراطية في مجال الإدارة
 الدوئية للقضايا ذات الأهمية العالمية والتراث
 المشترك للإنسانية ،ولاسيما بيئة الإنسان .

- ٢٩ يتعين على الدول من أجل الحقاظ على أسس الديقراطية الدولية الالتزام بقواعد القانون الدولى والإحجام عن استخدام القوة وكل ما من شأنه انتهاك أو تعريض سيادة الدول أو سلامتها السياسية أو الإقليمية للخطر واتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية.
- ٧٧ ينبغي للديمقراطية أن تدعم المبادئ الديمقراطية في العلاقات الدولية . وفي هذا المقام يتبعين على الانظمية الديمقراطيية أن تكف عن أي سلوك لا ديمقراطي وأن تعبير عن تضامنها مع الحكومات الدعقراطية والأطراف غير الحكومية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مشل المنظمات غير الحكومية ، وأن تتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها الأنظمة غير الديقراطية . وعلى الأنظمة الديمقراطية من أجل تقوية العدالة الدولية الجنائية ألا تغض الطرف عن معاقبة المستولين عن الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية وأن تساند إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة .

منظمة الشعوب ومنظمة الحكومات

١ - مولد الفكرة ومضمونها

فى افتتاح الدورة رقم ٣١٩ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى ، وهى أول دورة أتولى رئاستها بعد انتخابى رئيساً لمجلس الاتحاد فى عام ١٩٩٤ ، تحدثت إلى أعضاء اللجنة عن الترابط بين عمل الأمم المتحدة والاتحاد وقلت لهم : « إن العالم يستعد للاحتفال برور خمسين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة ، ولا يمكننا الحديث عن مستقبل الأمم المتحدة دون أن نبحث مستقبل الاتحاد البرلمانى الدولى ، فإذا كانت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تبدأ بعبارة « نحن شعوب الأمم المتحدة » فإن الأمم المتحدة لاتمثل الشعوب ولكنها تمثل الحكومات ، والاتحاد البرلمانى الدولى هو الممثل للشعوب باعتباره يضم محثلين لبرلمانات العالم » .

وانتهيت من تحليلي باقتراح مبدئي « بإقامة مكتب اتصال لدى الأمم المتحدة لكي يمد الاتحاد بصفة دورية بالمعلومات عما يجرى في المنظمة الدولية » · هذه الفكرة المبدئية كانت النواة التي أفضت إلى أحد أهم الأحداث في مسيرة الاتحاد البرلماني الدولي وهو اتفاق التعاون الموقع في ٢٤ يوليو ١٩٩٦ بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة

وبين التاريخين (١٩٩٤ و ١٩٩٦) كانت هناك رحلة طويلة من العمل السياسي والدبلوماسي لمحفيق هذا الهدف.

٢ - نحو الهدف

حفل العام الأول لرئاستى لمجلس الاتحاد البرلمانى الدولى بالإعداد للدورة الخاصة التى عقدها مجلس الاتحاد بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك الدكتور بطرس بطرس غالى ما بين آخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٩٥ ، وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء المنظمة الدولية .

وتركز الحوار الذى دار على مدى أيام ثلاثة هى مدة الدورة، حول الرؤية البرلمانية للتعاون الدولى فى القرن الحادى والعشرين ، وصدر فى ختام الدورة إعلان تحت عنوان « رؤية برلمانية للتعاون الدولى على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، أكدت فيه برلمانات الدول الممثلة فى الاتحاد ذات الرؤية الثاقبة والأهداف

المشتركة التى حركت واضعى ميشاق الأمم المتحدة ٠٠٠ حيث الزموا أنفسهم وشعوبهم بدعم أواصر مجتمع الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ، وأقروا بضرورة بذل جهد خاص من أجل بناء عالم أكثر أمنا وأكثر عدالة وأكثر حرية ٠

ووضعوا جدول عمل يحتوى على اقتراحات مفصلة لمستقبل العمل الدولى من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة من خلال دعم السلام والأمن والتنمية المستمرة وحقوق الإنسان والديمقراطية

وبعد نحو شهرين فقط من هذه الدورة الخاصة ، جاء دور الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة علاقاتها بالاتحاد البرلمانى الدولى ، وبعد نقاش شارك فيه ممثلون من مختلف أنحاء العالم، أصدرت الجمعية العامة قراراً تبنته ٢١ دولة أعربت عن رغبتها في تدعيم التعاون القائم بين المنظمتين ووضعه في إطار مناسب ومن خلال المناقشات التي دارت في الجمعية العامة للأمم المتحدة برز اقتناع في الدوائر الدولية بضرورة أن تعمل الأمم المتحدة في تعاون وثبيق مع البرلمانات القومية ، فكل منها يعد مؤسسة رئيسية في نظام وعمل الدول جميعها ، يكمن دورها في التعبير عن إرادة الشعب ، فهي واضعة القوانين ، والمشرفة على نشاط عن إرادة الشعب منها أحيانا اتخاذ بعض القرارات التي

تتعلق بعمل الأمم المتحدة مثل التصديق على مواثيق ومعاهدات المنظمة الدولية ·

كما أشار كثير من المتحدثين في الجمعية العامة إلى أن نجاح أنشطة الأمم المتحدة يتطلب دعم الشعوب في جميع أنحاء العالم، وحيث يتكون البرلمان - أي برلمان - من رجال ونساء انتخبهم مواطنوهم وهم على اتصال مباشر بالجمهور بالمجتمعات المختلفة الواقعة في دوائرهم الانتخابية ، فهم يمثلون إذن المؤسسة الطبيعية والشرعية التي تمثل المصالح المتباينة لمكونات مجتمعاتهم

كما برز خلال المناقشات أيضا وعى الحكومات بضرورة أن تتعاون البرلمانات القومية مع الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً ، فالبرلمان مطالب أن يشغل نفسه أكثر وأكثر بالقضايا الدولية ، فالقضايا التى تناقش داخل أى برلمان والحلول التى تتطلبها تتعدى حدود الدولة الواحدة ، كما يصعب أن نتصور وجود أى موضوع يتناوله البرلمان بصورة يومية لا يتأثر بأحداث تقع خارج حدود الدولة أو ليس موضع محادثات دولية ،

إن تعاوناً وثيقاً بين الأمم المتحدة والبرلمانات المحلية من شأنه تسهيل عمل البرلمانات وكذا المنظمة الدولية ذاتها ، وقد أدركت الأمم المتحدة أنه من خلال جهود الاتحاد السياسية تكتسب المنظمة دعماً لها في جميع مجالات عملها ، كما يستطيع الاتحاد تقديم دعم كامل للمنظمة الدولية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وعمليات حفظ وبناء السلام ، وفي ضوء هذا التوجه العام الذي تمت بلورته داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعد مباحثات مكثفة تمت على أعلى مستوى ، تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ، وهي الاتفاقية التي اعترفت فيها الأمم المتحدة صراحة بالدور المهم الذي يلعبه الاتحاد بوصفه المنظمة التي تضم البرلمانات القومية ، في إعلاء شأن السلام والتعاون الدولي ، وتطلب فيها دعم علاقات التعاون مع الاتحاد من خلال إجراءات عملية لتيسير قيام المنظمتين بأنشطتهما التي تكمل بعضها البعض .

وقد تضمن الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي العديد من النقاط المهمة لدعم التعاون والتنسيق بينهما ومنها:

- الاتحاد البرلماني الدولى يؤدى بحكم طابعه ومسئولياته
 دوراً مهماً فى النهوض بالسلام والتعاون الدولى تعزيزاً
 لقاصد الميثاق ومبادئه وتمشياً معها
- وكذلك تسليم الاتحاد بمسئوليات الأمم المتحدة بموجب ميثاقها .

- والاتفاق على أن تقوية علاقات التعاون بينهما ستيسر ممارستهما على نحو فعال لأنشطتهما المكمل بعضها بعضاً.
- تعزيز التعاون والتشاور المستمرين بين الأمم المتحدة والاتحاد بالسبل الملائمة ·
- تبادل التمثيل الملائم للأمم المتحدة في مؤتمرات وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولى ، وتمثيل الاتحاد في اجتماعات الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وفي سائر أجهزة الأمم المتحدة واجتماعاتها والمؤتمرات التي ترعاها ، وذلك بناء على التنسيق والاتفاق المشترك بين الطرفين وحسب الموضوعات التي تتطلب ذلك ،
- بدء أعمال وبرامج مشتركة للهيئات المتخصصة في كل من الاتحاد والأمم المتحدة للاستفادة بخبرات كل منهما في هذه المجالات ، وكذلك اتخاذ الإجراءات الملائمة للتعاون والاتصال بين الأمانة العامة للاتحاد ونظيرتها للأمم المتحدة .
- كذلك تم الاتفاق على اتخاذ أقصى حد محكن من الترتيبات لتبادل المعلومات والوثائق بشأن المشاكل التى تهم الطرفين .

أجاز الاتفاق للطرفين الدخول في ترتيبات تكميلية لتنفيذ
 الاتفاق إذا تطلب الأمر ذلك ، كما أجاز تعديل الاتفاق
 بقبول مشترك من الطرفين .

وقد وقع الاتفاق عن الأمم المتحدة أمينها العام آنذاك الدكتور بطرس غالى وقمت بالتوقيع عليه باسم الاتحاد البرلماني الدولى .

كما وقع عليه أيضا الأمين العام للاتحاد

وهكذا مثل هذا الاتفاق رمزاً تعاهديا لحتمية الالتقاء الفكرى الذى يحقق التفاعل والتداخل والتأثير المتبادل بين التشريع الداخلى والتشريع الدولى .

إن اتفاق ٢٤ يوليو ١٩٩٦ لا يعتبر في تقديري مجرد أداة لتعزيز التعاون بين المنظمتين ، وهو ما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، ولكنه يمثل أيضاً رابطة مزدوجة ومستحدثة بين مجالي العمل السياسي والعمل التشريعي ، بين ما هو حكومي وما هو برلماني، بين ما هو محلى وما هو دولي .

كذلك يجسد هذا الاتفاق ، دور ممثلى الشعوب ومشاركتهم في مناقشة وبلورة ما يتعلق بمصالحهم في إطار العلاقات الدولية . . . فما دام المجتمع المدنى ممثلاً في الجمعيات والنقابات

والأحزاب والمنظمات غير القومية ، قد أصبح عاملاً فى التعبير عن الإرادة السياسية للشعوب ، فإن البرلمان هو الممثل الشرعى المنتخب للمجتمع المدنى داخل دوله ، وهو الرقيب على أعمال الحكومة ،

ومن ثم فإن المشاركة الفعالة للبرلمانات في أنشطة الأمم المتحدة تكفل تدعيم التفاهم بين الحكومات والشعوب ، وتعمق الصفة العالمية للديمقراطية ، وتثرى فكرة السلام العالمي ، وترفع شأن حقوق الإنسان .

إن الرأى العام العالمى الذى يبلوره الاتحاد البرلمانى الدولى ليس سوى التعبير الحى لآراء عملى شعوب العالم التى صدر باسمها ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما يتفق مع أبعاد ظاهرة العولمة التى نعيش عصرها ، تلك الظاهرة التى ألغت عنصرى الزمان والمكان ، وحولت العالم إلى قرية صغيرة وعظمت المصالح المشتركة كمًا ونوعاً بين مختلف دول العالم .

إن التعاون الوثيق بين ممثلى الشعوب (أى الاتحاد البرلمانى الدولى) وبين المحفل الرسمى الجماعى للحكومات (أى الأمم المتحدة) يحقق إيجابيات التفاعل البرلماني - الحكومي وصولاً إلى الاتفاق العام الحكومي - الشعبى ، مما يعمق فى النهاية المضامين الديمقراطية للعلاقات الدولية .

وفى ضوء ما سبق يصبح كل من المؤتمر البرلمانى والجمعية العامة للأمم المتحدة عثابة جمعية عمومية للشعوب ، الجميع فيها متساوون فى وزن أصواتهم ، أحرار فى آرائهم وإن اختلفت منابرهم ومشاربهم ومواقفهم فى شتى القضايا الدولية المطروحة على الساحة .

إن هذا الاتفاق يفتح للاتحاد البرلمانى الدولى آفاقا من العالمية ، ويتيح له مستوى عالمياً من التأثير ، ومدى بعيداً من ثقل المشاركة في بلورة الإرادة السياسية لشعوب العالم ،ولابد أن أسجل أن هذا التطور تم على يدى مصريين شاء القدر أن يكونا على قمة منظمتى الحكومات والبرلمانات في وقت واحد .

وقى إطار ذلك ، كان لى الشرف أن أعتلى باسم برلمانات العالم منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخاصة التى عقدت فى أغسطس ١٩٩٦ ، والتى شارك فيها رؤساء الدول والحكومات لبحث موضوع البيئة والتنمية .

وبالإضافة إلى هذا الاتفاق مع الأمم المتحدة ، فقد تم إبرام التفاق بين الاتحاد البرلماني الدولي ووكالتين متخصصتين للأمم المتحدة وهما منظمة اليونسكو في ٢٤ يونيو ١٩٩٧ وآخر مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة « الفاو » في ١٢ أغسطس ١٩٩٧ .

كما تمت إقامة علاقات تعاون وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ،

ولأن الاتحاد البرلماني الدولي مؤسسة تقوم على الحركة ، فإنه لم يقنع بمجرد عقد اتفاقية تعاون مع الأمم المتحدة ، وإنحا كان لابد من محتوى على أرض الواقع لهذا التعاون - فشهدت السنوات الثلاث مجموعة من الأنشطة في هذا المجال من بينها اشتراك الاتحاد في ثلاث قمم دولية نظمتها الأمم المتحدة وهي : قمة التنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاجن في

قمة التنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاجن في مارس ١٩٩٥ ، والمؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين في سبتمبر ١٩٩٥ ، وقمة الغذاء في روما في نوفمبر ١٩٩٦ ، حيث بحث الاتحاد القضايا التي عنيت بها هذه القمم ، ووضع نصوصاً توضح آراء وتوصيات برلمانيي العالم في هذه القضايا .

كذلك اتخذ الاتحاد مجموعة من الخطوات العملية لمتابعة تنفيذ التوصيات التي صدرت عن هذه الاجتماعات ·

المرأة والسياسة

ليس هناك تحديد قاطع لحدود القضايا والموضوعات الدولية التى تدخل فى نطاق عمل الدبلوماسية البرلمانية ، فكل مايهم الإنسان يدخل فى نطاق عمل هذه الدبلرماسية المعبرة عن إرادة شعوب الأرض .. ولكن مقومات نجاح هذه الدبلوماسية وزيادة فعاليتها وتأثيرها يتطلب حصافة ورؤية عميقة فى اختيار القضايا التى تلقى أولوية متميزة فى انعمل الدبلوماسى البرلمانى على المستوى الدولى .

ذلك أن هناك بعض القضايا ، فضلاً عن كونها قضايا ملحة وعالمية ، فإن أنسب مكان لمعالجتها يكون في إطار الدبلوماسية البرلمانية .

وأوضح مثال على هذا النوع من القضايا هو قضية الدور السياسي للمرأة ومشاركتها في الممارسة السياسية .

ففى المقام الأول ، فإن هذه القضية تدخل فى صلب اختصاص الاتحاد البرلمانى الدولى كقضية بذاتها وبأبعادها المختلفة ، وكذلك بحكم ارتباطها الشديد بقضية الديمقراطية ، فلا معنى

للحديث عن الديمقراطية إلا إذا شارك نصفا المجتمع من رجال ونساء معاً في الممارسة السياسية وعملية صنع القرار .

فى نفس الوقت فإن قضية حقوق المرأة مرتبطة بصورة جوهرية بقضية حقوق الإنسان التى تعد فى مقدمة اهتمامات الاتحاد البرلمانى الدولى .. فالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة جزء من حقوق الإنسان التى يجب الدفاع عنها .. بل إن النساء هن أكثر فئات المجتمع تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان فى مناطق عديدة من العالم .

أما البعد الثالث لقضية الحقوق السياسية للمرأة فهو البعد الاجتماعى للقضية ، فتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية يتطلب توفير حقها في التعليم والرعاية الصحية المناسبة وحماية حقوقها الأساسية .. ويدخل هذا البعد الاجتماعي للقضية في صلب عمل الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره المنظمة الأكثر التصاقا بالمجتمعات ، والأكثر تعبيراً عن إرادة الشعوب وتواصلاً معها من خلال المثلين البرلمانيين .

من جهة أخرى ، فمهما تعددت أبعاد وجوانب قضية دور المرأة في العملية السياسية ، فإن الجزء الأساسي لحلها يتم عن طريق قانوني بتشريع قوانين محلية في مختلف الدول، ترسخ قواعد

المساواة بين المرأة والرجل وتؤكد حقوقها الأساسية دون تمييز على أساس الجنس ، وتوفر الضمانات الكفيلة بتمتعها بهذه الحقوق . . وتلك بالقطع مهمة البرلمانيين .. رجال التشريع في العالم دون غيرهم .

لكل هذه الأسباب كان من واجبنا في الاتحاد البرلماني الدولى أن نولى هذه الفضية اهتماماً كبيراً ، واثقين من قدرتنا على الفعل المؤثر والإيجابي لخدمة هذه القضية ، ونشر الوعى بها والسعى لإيجاد الحلول بشأنها ، وأشعر بالكثير من الرضا والاعتزاز عا تحقق في الاتحاد البرلماني الدولى بشأن المرأة ودورها في الحياة السياسية ، فإذا كانت هذه القضية تمثل الموضوع المناسب لعمل الدبلوماسية البرلمانية ودورها ، فإن ماتم بشأنها يمثل التعامل الأمثل مع مثل هذه القضايا فكراً ، وتخطيطاً ، وعملاً ، ومتابعة .

فقى عام ١٩٩٤ وضع الاتحاد البرلمانى الدولى خطة عمل متكاملة لإصلاح الخلل الموجود بين محارسة الرجال والنساء لحياتهم السياسية ، وقامت هذه الخطة على مبدأ أنه « بالرغم من خصوصية قضايا المرأة فإنها قضايا تهم المجتمع ككل . وأن مفهوم الديمقراطية لا يكتسب أهمية وديناميكية إلا عندما

يشترك الرجل والمرأة معاً في تحديد توجهاته السياسية وتشريعاته القومية واضعين في اعتبارهما اهتمامات وإمكانات نصفى المجتمع »

فقد أثبتت الدراسات التى أجراها الاتحاد البرلمانى الدولى أن بإمكان المرأة الآن أن تصوت وأن تنتخب فى جميع أنحاء العالم تقريباً ، ولكنها ما زالت غير ممثلة عامة بشكل كاف ، ومازال عدد النساء صغيراً فى البرلمانات الوطنية فى معظم البلدان . ففى عام ١٩٩٦ لم تشغل النساء إلا ٣٠٠ ٪ من المقاعد البرلمانية فى العالم ، مقابل ٢٠١٨٪ عام ١٩٨٨ .

وعلى مدى السنوات الثلاث التالية استمر الاتحاد فى ريادته لهذا المجال بالبناء على هذه الخطة ، ومع حلول موعد انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين في سبتمبر ١٩٩٥ ، كان الاتحاد قد أصدر تقريراً كاملاً عن المرأة في البرلمان ضمنه تفاصيل حصول المرأة على حق التصويت وحق الانتخاب في كل بلد من بلدان العالم ، وحجم تواجدها البرلماني على مدى الخمس السنوات السابقة . وقد أرفق بالتقرير خريطة توضح باللون حجم تواجد المرأة في مختلف البرلمانات .

وكان تواجد الاتحاد في المؤتمر تواجداً قوياً حيث مثله وفد عالى المستوى ، وقد أقام الاتحاد يوماً برلمانياً ضمن فاعليات المؤتمر شارك فيه خمسمائة برلمائي من مائة دولة أو يزيد . وفي ختام مداولاتهم أصدروا إعلانأ قوياً التزموا فيه بالعمل على تنفيذ توصيات المؤتمر ، وكذلك نظم الاتحاد بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة ندوة ناقشت تكامل حقوق المرأة والطفل . ثم ما لبث أن انتهى المؤتمر حتى بدأ الاتحاد برنامجا طموحأ لمتابعة نتائج المؤتمر خاصة فيما يتعلق بالمرأة والسياسة ، وهو مجال له فيه باع طويل ، فأجرينا مسحاً لبرلمانات العالم التي سعت لتحديد تدابير عملية يمكن اتخاذها من قبل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية لإصلاح الخلل القائم . وقد انتهت الدراسة في أوائل عام ١٩٩٧ وتركزت حول المرأة في الأحزاب السياسية ، وكمشاركة في العملية الانتخابية، وكيف تتأثر بها ، والأرضية السياسية التي تحتلها داخل البرلمان.

وقد عُدَت هذه الدراسة الأولية أساساً لما تم من أعمال فى المؤتمر البرلمانى الدولى المتخصص الذى نظمه الاتحاد ألبرلمانى الدولى فى نيودلهى فى فبراير ١٩٩٧ بدعم من البرلمان الهندى ، ولأول مرة يحضر المؤتمر من البرلمانيين عدد عائل عدد البرلمانيات

جاءوا من حوالى ٨٠ دولة ، وناقشوا على مدى أيام المؤتمر الخمسة كيفية إيجاد مشاركة حقيقية بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية .

ولما كانت السياسة تمتد جذورها داخل المجتمع وتعكس المبادئ السائدة ، كان لابد أن تركز المناقشات على أن مشاركة سياسية بين نصفى سكان العالم لابد وأن تعتمد على تقبل مبدأ المشاركة الاجتماعية بصورة عامة ألذ فقد أكد المؤتمر الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد في المجتمعات الديمقراطية ، حيث يعمل الرجل والمرأة في تساو وتكامل يثرى الواحد منهما الآخر باختلافه عنه ، وقد حدد المؤتمرفي بيانه الختامي مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية التي يمكن اتخاذها للوصول إلى هذا الهدف .

وقد تلقى الاتحاد العديد من الطلبات ليستفيد العالم بتجربته التى خاضها فى هذا الشأن، وهذا ما حدث من الأمم المتحدة عقب مؤتمر نيودلهى حيث طلب منه تحديد عدد من البرلمانيين للتحدث فى احتفال الأمم المتحدة بيوم المرأة العالمى الذى أقيم فى كل من جنيف ونيويورك . كما لعب الاتحاد أيضا دوراً بارزأ داخل لجنة الأمم المتحدة حول وضع المرأة حيث أدار ندوة عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية عام ١٩٩٧ ، وقدم تقريراً حول نائج مؤتمر نيودلهى .

حقوق الإنسان

احترام حقوق الإنسان مسألة سلوك وواقع ، بينما حماية حقوق الإنسان فى جوهرها قضية مؤسسات ، ولذلك فإننا بحاجة إلى اتخاذ. تدابير عملية وضمانات قوية للنهوض بهذه الحماية ، فمما لاشك فيه ، أن من مسئولية ممثلى الشعوب فى كل مكان التعاون والعمل معا لجعل هذا العالم مكانا أفضل لكل نفس بشرية فى شتى نواحى الحياة ، حتى نزيد من ثراء التنوع الثقافى دون أدنى تمييز على أساس من النوع أو الجنس أو اللغة أؤ الدين.

لذلك فإن قضية حقوق الإنسان من أقدم القضايا التى اهتم بها الاتحاد البرلمانى الدولى منذ وقت طويل قبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، بل حتى قبل إنشاء الأمم المتحدة نفسها . وهذا أمر طبيعي فالبرلمان في أي بلد من المفترض أنه حامى حقوق الإنسان والمدافع عنها ، فضلاً عن ذلك فإن الاتحاد معنى بحماية الحقوق السياسية لأعضاء البرلمانات في الدول الأعضاء .. وهناك جهاز خاص لفحص حالات البرلمانيين

الذين تنتهك حقوقهم ويسمى هذا الجهاز « اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين » ، وهي لجنة تتولى فحص الشكاوي الواردة بشأن تعرض حقوق البرلمانيين للانتهاك أثناء مدة ولايتهم، وتسعى اللجنة للتوصل إلى تسوية مرضية عن طريق الحوار والتعاون مع سلطات البلدان المعنية ، وتحقيقا لذلك تقوم بالاستماع للأطراف المعنية ، وإذا اتضح أن من المستحيل التوصل إلى تسوية مرضية لحالة قيد الدراسة ، يتم النظر بسرية في تلك الحالة ، ويتم تبادل الراسلات ، ثم تقدم اللجنة تقريراً علنياً إلى المجلس البرلماني الدوني حيث توصيه باتخاذ تدابير معينة وفي الغالب يتم التوصل إلى تسوية مرضية لمعظم الحالات الواردة للاتحاد وذلك بفضل مساعدة البرلمانات الأعضاء التي تتدخل في تلك الحالات عن طريق الاتصالات وتبادل المراسلات والزيارات، وتتعلق أغلبية الحالات بنواب حرموا من ولايتهم أو تم تهديدهم أو ملاحقتهم لأنهم مارسوا حق التعبير .

وقد شهدت السنوات من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ اهتماماً مكثفا من الاتحاد البرلماني الدولي بقضايا حقوق الإنسان على مستويات عديدة ، فإلى جانب اهتمامه بالعديد من القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان مثل قضايا حماية الأقلبات ، واحترام حقوق المرأة

والطفل ، فقد كانت قضية حقوق الإنسان بندا ً أساسيا في جدول أعمال المؤقر البرلماني الدولي مرتين .

المرة الأولى في ألمؤتمر البرلماني الدولى الثالث والتسعين المنعقد في مدريد في مارس ١٩٩٥ حيث تمت مناقشة القضية في أحد محاور المؤتمر تحت عنوان:

« أخلاقيات علوم البيولوجيا وانعكاساتها على حماية حفوى الإنسان»

وهو موضوع يعالج العديد من المشكلات المتعلقة بالعلاقة أو التوازن بين التقدم في البحث العلمي وحقوق الإنسان من ناحية ، وبين التنوع في القيم والثقافات والعقائد من ناحية أخرى ، ولاشك أن القيم البيولوجية هو مجال جديد للبحث في العلاقة بين الإنسان والعلم ، فغي المجالات الجديدة للبحث والتجارب العلمية وتطبيقاتها الصناعية ، يجب المحافظة على احترام الكرامة الإنسانية وأن تصبح هذه الكرامة أساساً يواجه كل الانحرافات المكنة والتي تمس الإنسان ، والتي تعتبر مشالأ صارخاً لها التجارة في أعضاء الإنسان .. وللأسف الشديد فإن ضحايا هذه الانحرافات يوجدون في البلاد الأكثر فقراً ، ومن واجب البرلمانيين أن يقودوا مناقشة حيوية حول هذا الشأن ، وأن

يحددوا قبواعد السلوك الضرورية التي يجب أن يلتزم بها المتقدمون في البحث العلمي في الجينات والبيولوجيا ، وفي هذا الشأن يجب التأكيد على أن التقدم في التكنولوجيا البيولوجية وفي البحث العلمي بوجه عام يجب أن يكون في خدمة الإنسانية ، ونضيف بأن احترام القيم البيولوجية ليس وحده أحد متطلبات ، الأسس الأخلاقية للعلم ، بل إن الحاجة ملحة لفرض زعابة ديمقراطية لضمان أن العلم جاء لسعادة الإنسان لا لشقائه .

والمرة الثانية كانت في المؤتمر السادس والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في سبتمبر ١٩٩٦ في بكين حيث اتخذ المؤتمر موضوع « العمل على تحقيق مزيد من احترام حقوق الإنسان » كأحد محوريه الأساسيين وأصدر المؤتمر قراراً في هذا الشأن من بين ما تضمنه .

- دعوة جميع الحكومات إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إزالة العقبات التى تحول دون إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وتعزيز التعاون الدولى ، وتعزيز التفاهم المتبادل عن طريق الحوار ، بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أساس من المساواة والاحترام المتبادل .

- إنشاء مؤسسات وطنية أو تقوية تلك المؤسسات متى كانت قائمة بالفعل ، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكفالة استقلال هذه المؤسسات عن الحكومة ، وأن يكون لها مصدر للتمويل يمكن الاعتماد عليه ، وأن تتسم بالتعددية ، وأن تمثل عناصر المجتمع المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وأن يتم تمكينها من التعليق على أداء الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وأن يقوم بدور نشط في مجال التعريف بحقوق الإنسان ،
- العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالنسبة للنساء والفتيات عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لإعمال وثيقة إعلان ومنهاج عمل بكين سبتمبر ١٩٩٥ إعمالاً كاملاً، و متابعة تنفيذ التعهد الذي قطعته البرلمانات على نفسها في إعلان بكين البرلماني بوضع توصيات مؤتمر بكين موضع التنفيذ.
- دعوة البلدان التى لم تنضم حتى الآن إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية المرأة و حقوق الطفل أو لم تصدق عليهما ، إلى أن تنضم إليهما وأن تصدق عليهما مالم تكن قد قامت

بذلك بالفعل ، وحث الدول الأطراف في هذه الصكوك الدولية على اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لوضع الاتفاقيتين آنفتى الذكر موضع التنفيذ الفعال.

- حث جميع البلدان على صياغة وتنفيذ خطط العمل الخاصة
 بها ، وفق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل ووثيقة
 إعلان وخطة العمل بشأن الحفاظ على الأطفال وحمايتهم
 وتنمية مهاراتهم ، حتى يمكن حماية حقوق الطفل
 وتعزيزها عن طريق تقوية التعاون الدولى .
- إدانة شتى صور تجنيد الأطفال فى القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ، خاصة عندما يجبرون على ذلك باعتبار ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية التى توجب معاقبة المسئولين عن ارتكاب مثل هذه الأعمال الشنعاء .

كما أوصى المؤقر البرلمانات والحكومات بإصدار وتنفيذ برنامج يضع معايير لحماية النساء والأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاعات الداخلية أو الدولية ، ويكونون هم الضحايا الرئيسيين لتلك النزاعات كما ثبت في العديد من الحالات . وحث البرلمانات الوطنية والحكومات على ضمان توفير التعليم الابتدائي الإلزامي والرعاية الصحية اللذين يكونان متاحين للجميع ويفيان بالاحتياجات الفردية للطفل .

كما ناشد الدول الاعتراف بالدور المهم والبناء الذي تستطيع المنظمات غير الحكومية القيام به ودعم جهودها من أجل تعزيز النهوض بحقوق الإنسان واحترامها

وطلب إلى الامم المتحدة النظر في مضامين الجزاءات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة بغية معالجة تأثيرها السلبي على المرأة والطفل.

كما رفض أى تدابير قهرية أو تدابير منفردة سواء أكانت سياسية أو قانونية تطبقها دولة واحدة ضد دولة أخرى ، حيث أن مثل هذه التدابير قتل فى النهاية عقوبات تفرض على الرجال والنساء والأطفال رغم كونهم بعيدين قاماً عن الخلافات والمصالح السياسية ، ومن ثم يجب اعتبار مثل تلك التدابير بمثابة افتئات على حقوق الإنسان .

- وجدد المؤقر مناشدته للبرلمانات والحكومات بإدخال برامج للتحرك الإيجابي والتوعية لضمان عدم التمييز ، وضمان التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة وفقا للقواعد

- الأساسية المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوى الإعاقات لاسيما النساء والأطفال منهم.
- ودعا جميع البلدان إلى تسوية النزاعات والخلاقات سلمياً
 عن طريق المفاوضات ، وبذل جهود منسقة لتعزيز التنمية
 الاجتماعية وتهيئة بيئة مواتية للتمتع الكامل بحقوق
 الإنسان وعلى وجه الخصوص تجاه المرأة والطفل .
- التأكيد أن على البرلمانات والحكومات وضع برامج تربوية شاملة تختص بحقوق الإنسان اعتماداً على مساعدة الدوائر السياسية و الحكومات والساسة على المستويين الوطنى والمحلى ورجال الإدارة ، وكذلك الأطراف النشطة في المجتمع المدنى : الأسر ، والمعلمون ، والطلبة ووسائل الإعلام والجمعيات والروابط ، وكفالة تنفيذ مثل هذه البرامج كجزء من منظومة التعليم وامتدادها لتشمل جميع مناحى الحياة الاجتماعية .
 - أخيراً طلب المؤتمر إلى جميع البرلمانات والحكومات ترجمة التشريعات الدولية المواد الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة مايتصل منها بالمساواة في الوضع القانوني وحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة إلى اللغات المحلية لبلدائها، وضمان نشر هذه المادة على أوسع نطاق محكن.

الحق في الغذاء

لا يخلو عالمنا المعاصر من بعض المفارقات المثيرة للدهشة ، فرغم ما بلغته البشرية من تقدم ملموس فى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها ، فقد أهملت أحد أهم هذه الحقوق وأكثرها تأثيراً فى حياة الإنسان .. ذلك هو الحق فى الغذاء ، الذى لا يرتبط بقدرة الإنسان على التعبير ، أو بحرياته .. السياسية والفكرية ، بل يرتبط ببقائه العضوى وحياته ذاتها ، فهناك الملايين من المحرومين من الغذاء فى أنحاء العالم والذين يصل حرمانهم ، إلى حد التعرض للموت جوعاً ، أفراداً وجماعات .

وللأسف ، فإن هذه الظاهرة في تزايد وليست في تراجع ، وقطاعات الذين لا يحصلون على حقهم العادل في الغذاء تتسع كل يوم ، وتتأثر سلباً بكشير من التطورات الاقتصادية والسياسية في العالم .

لقد اعترف المؤتمر العالمي للغذاء الذي عقد عام ١٩٧٤ « عبداً الحق في الخذاء ، وأعلن أن كل رجل وامرأة وطفل لهم الحق في التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل تنمية قدراتهم » .

ورغم مرور ما يقرب من ربع قرن على إقرار هذا المبدأ ، فإن سعى البشرية لمحو الجوع لم يحقق هدفه ، بل إن الحقائق في هذا الشأن مرعبة ، فهناك ٨٠٠ مليون فرد في العالم يعانون من سوء التخذية بشكل مزمن وبالتالي مهددون في حقوق الإنسان الأساسية ، لأن الغذاء هو الحق في الحياة ذاتها .

وهناك ٨٨ دولة تقع في فئة الدول التي تعانى عجزاً في توفير الغذاء وانخفاضاً في الدخل ، وفي نفس الوقت فإن المساعدات الخارجية للدول النامية قد انخفضت من ١٠ مليارات دولار عام ١٩٨٧ إلى ٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، ولذلك فإن من الطبيعي أن ينخفض نصيب الزراعة في التمويل الرسمي الكلي للتنمية من ٢٤٪ إلى ١٦٪ خلال نفس الفترة ، كما أن المصايد والغابات يتم استغلالها بشكل مكثف ، بل إنها تدمر لذلك كان من الضروري أن توجه الدبلوماسية البرلانية الدولية

لذلك كان من الضروري أن توجه الدبلوماسية البرلمانية الدولية اهتماماً مناسباً بهذه القضية متعددة الجوانب والأبعاد .

فقد شارك المؤقر البرلماني الدولي في القمة العالمية للغذاء التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في روما في الفترة من ١٣ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٦. كما عقد الاتحاد البرلمانى الدولى يوماً برلمانياً فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٨ ، لتقديم الرؤية البرلمانية لحل أزمة الغذاء فى العالم ، كما بحث من قبل فى المؤقر البرلمانى الدولى الذى عقد فى بكين فى سبتمبر سنة ١٩٩٦ موضوع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بضمان الحق فى الغذاء فى عصر عالمية الاقتصاد وتحرير التجارة .

وقد عبر البرلمانيون في ختام بومهم البرلماني عن قلقهم إزاء وجود مابقرب من ٨٠٠ مليون نسمة في شتى أرجاء العالم يعانون من سوء التعذية ، وأن حوالي ٢٠٠ مليون طفل دون الخامسة يعانون من مظاهر النقص في البروتين عا يعرض حياتهم للخظر ، وأحس البرلمانيون أنه مالم يتم اتخاذ تدابير فعالة بصورة عاجلة فإنه سوف يستمر انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي ، الأمر يعتبر استهانة بالكرامة الإنسانية وتهديداً خطيراً للديمة اطنة .

ومن خلال مناقشات البرلمانيين تجلى شعورهم بأهمية فرض التضامن كقيمة أخلاقية على الساحة الاقتصادية الدولية ، وأنه ليس من حق أى طرف في العالم أن يستغل أطرافاً أخرى لتحقيق غياياته الخاصة ، وأنه مما يدعو إلى الأسف أنه على الرغم من

المستحدثات الرئيسية في مجال التكنولوجيا بالنسبة للزراعة وظهور الثورة الخضراء في عقدي الستينيات والسبعينيات ، فإن المجتمع الدولي أخفق في تهيئة الظروف الاقتصادية وظروف السوق التي تضمن إنتاج وتوزيع الغذاء للجميع ، ولم تعد المشكلة في عدم توافر الغذاء في ذاته ٠٠ بل إن المشكلة وصلت إلى وجود الجوع في مناطق من جنوب العالم على الرغم من وفرة الغذاء في مناطق أخرى في شمال العالم ، وتبدو ذروة المشكلة في أفريقيا فيما وراء الصحراء حيث توجد مناطق على شفا الهاوية تفتك بها الحروب الأهلية والنزاعات المحلية ولا تتخذ إزاءها أية تدابير لوضع حد لظاهرة الفقر فيها ، حتى قدر البعض أن عدد الفقراء في هذه المناطق سوف يبلغ حوالي ٢٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ .

ومن الحقائق الثابتة أنه لا يمكن الفصل بين الشمال والجنوب من حيث الاستقرار والأمن الدولى ، فالعالم بشماله وجنوبه أشبه بقرية صغيرة يتأثر كل جانب فيها بما يدور حوله ، مما يؤدى إلى تأثر الشمال بكافة التداعيات التي تنجم عن الفقر الذي تعانى منه بعض مناطق الجنوب ، فالجانبان : الشمال والجنوب مترابطان أخذاً وعطاء لأن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة ،

فاذا اختل وجه في جانب من العالم أثر على نفس الوجه في الجانب الآخر من العالم ، فهناك مصلحة متبادلة للشمال والجنوب معاً لا يمكن إنكارها ، مما يتطلب وجود تعاون بينهما يشمل مساعدة الشمال للجنوب لكى يحقق تنمية يستطيع فيها التوفيق بين حاجات النمو الاقتصادي وحاجات الحفاظ على البيئة وإيجاد فرص جديدة للعمل ، وحول أسلوب هذه المساعدة فقد آن الأوان لإعادة النظر بصورة جذرية في مشكلة الاختيار بين إعطاء الجائع سمكة يسد بها جوعه وبين إعطائه شصاً يصطاد به ، ومن الأفضل بطبيعة الحال إعطاء الجائع شصاً يصطاد به .

وقد استظهرت برلمانات العالم في اجتماعها المشهود والمسمى بيوم البرلمانيين عدة حقائق .

أولا ": أن انعدام الأمن الغذائي ينجم عن عديد من الأسباب المتداخلة فيما بينها ، مادية وجغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، وأن هذه الأسباب تؤثر على التنمية الاقتصادية ، عا يؤثر تبعا لذلك في القطاع الزراعي .

ر فأى مشروع لتحقيق التنمية المتوازنة المتواصلة يتحتم أن يقوم على ثلاثة عناصر هي :

- (١) أن ينهض بالمحاصيل التقليدية الأساسية .
- (ب) أن يعتمد على التنمية الزراعية لتنمية الصناعات
 الغذائية .
- (ج) توفير الحوافز للتعاون الدولى حتى ينفتح القطاع الزراعي على التجارة الدولية .

ثانياً: أن زيادة فاعلية الإنتاج الغذائى هو الضمان لتوفير الغذاء الكافى بأسعار تكون فى متناول الجميع وخاصة فى البلاد المنخفضة الدخل وتلك التى تعانى عجزاً فى موارد الغذاء . كل هذا دون إخلال باعتبار السلم والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ونظام الحكم الذى يتسم بالمسئولية والشفافية ، شروطاً لازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة لأية أمة من الأمم .

ثالثاً: أن يتوافق إنتاج الغذاء مع البيئة ، وعملاً على بلوغ هذه الغاية فإن هناك حاجة إلى توسيع نطاق الاستشمار العام والخاص في تطوير التكنولوجيات الملائمة ، وتعزيز فاعلية نقل هذه التكنولوجيات إلى التجمعات السكانية الريفية من خلال التدريب والبرامج المختلفة .

ويلاحظ أن مفهوم مراعاة المتطلبات البيئية في إنتاج الغذاء كان وراء استراتيجية الأمم المتحدة في التسعينيات ، واعتنقته مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت خلال التسعينيات والتي تمثل القمة العالمية للغذاء التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٦ خاتمتها المنطقية والطبيعية ، فمن قمة البيئة في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ مروراً بقمقة القاهرة للسكان سنة ١٩٩٤، ومؤتمر كوينهاجن للتنمية الاجتماعية سنة ١٩٩٥، كان العنصر المشترك في كل هذه القمم العالمية هو البيئة والإنسان كمحور للتنمية .

رابعاً: ينبغى إزالة العوائق المادية التى تقيد الإنتاج الزراعى، مثل عدم ضبط موارد المياه، وعدم كفاءة دوائر توزيع مدخلات الإنتاج وقلة فرص الوصول إلى الأسواق.

خامساً: يتطلب تحقيق الأمن الغذائى عملاً متواصلاً على المستوى الدولى بروح من التعاون والتضامن بين الأمم ، مع مراعاة الاختلاف بين مختلف المستويات التى حققتها كل منها في مجال التنمية ، ومن ناحية أخرى ينبغى بذل الجهد المتواصل للنهوض بالتجارة وتعزيز تحريرها ، على أن يتم ذلك وفق شروط عادلة ، كما يجب العمل على تسهيل إمكانية الوصول إلى

المعلومات والتكنولوجيات المتطورة المتعلقة بالناحية البيئية وحماية الموارد الطبيعية .

سادساً : يجب العمل على النهوض بالتعاون الفنى بين الدول وتبادل المعلومات فيما بينها وذلك باعتبار أن التنمية المتواصلة تتطلب زيادة حجم المساعدات الدولية للدول النامية .

ولكن يبقى سؤال ملح · · حول ما إذا كانت المساعدات الأولية كفيلة بحل مشكلة الغذاء وتأمين مستقبل أولئك الجياع فى مختلف مناطق العالم ؟ إذ يلاحظ بجانب ذلك قيام منظمة التجارة العالمية الذى وصف مؤخراً بانه حدث حاسم فى التاريخ الاقتصادى والسياسى المعاصر ، فهذه المنظمة وبجانبها جناحان هما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قمثل الخاقة المنطقية لعملية إعادة بناء عالم مابعد الحرب العالمية الثانية الذى قام على أساس من النظام الاقتصادى المالى الذى ظهر إلى النور فى بريتون وودز .

لقد أدى ذلك إلى القول بأن مبدأ التعاون بين الدول قد تغلب على منطق النزاع فيما بينها ، وأدى فى ذات الوقت إلى زيادة الطلب على غو التجارة بدلاً من زيادة حجم المعونات ، إلا أن التجارة العالمية ليست مضماراً تسهل الحركة فيه إذا لاحظنا أن

أفريقيا وأمريكا اللاتينية لاتصل مساهمتهما معاً في إجمالي الصادرات إلى أكثر من ٧٪، ولاتصل وارداتهما إلى ٦٪ من الوادرات في العالم، ولهذا فإن التعاون الدولي يجب أن يؤدي إلى قيام القدرات الذاتية على إنتاج الغذاء والحصول عليه من الأسواق.

وقد لوحظ أنه فى الدول المتقدمة يتم تدمير فوائض الإنتاج الزراعى أو لايتم الإقبال على إنتاج مواد غذائية لا تسمح ظروف السوق بتحقيق ربح عادل من وراء تسويقها ، ببنما فى الدول النامية قد تستطيع بعضها إنتاج سلعة واحدة للتصدير ، وقد تنتج بضع أنواع وتصدرها بأسعار متدنية نزولاً على قواعد لعبة العرض والطلب ، وقد تعجز هذه الدول عن الحصول على الموارد التي تحتاج اليها .

سابعاً: التأكيد على حق جميع بنى الإنسان فى التمتع بنظام غذائى كاف وصحى ومتوازن فى عصر تحكمه سياسات عالمية الاقتصاد وتحرير التجارة، هذا مع تأييد إعلان روما بشأن الأمن الغذائى العالمي وخطة العمل الصادرة عن القمة العالمية للغذاء بالإضافة إلى تأييد البرنامج الذى وضعته منظمة الأغذية

والزراعة بشأن تحقيق الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل والتي تعانى من نقص في موارد الغذاء ، وحث المجتمع الدولي لاسيما هيئات التمويل على المشاركة في هذا البرنامج .

قضايا التنمية والمجتمع في عصر العولمة

ظاهرة العولمه التى يشهدها العالم فى السنوات الأخيرة ليست مقصورة على الجانب الاقتصادى والتجارى ، وإن كان هذا الجانب هو أبرز مظائرها بما تضمنه من موجة تحرير التجارة العالمية ، وزيادة تدفقات السلع والاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ، وترسيخ دور المؤسسات الاقتصادية العالمية فى ضبط السياسات المالية والنقدية والتجارية للدول .

ولكن مفهوم العولمة أوسع من ذلك بكثير ، فهو يعنى فى معناه العام اتصاف الظواهر الإنسانية بالصفة العالمية أو الكونية وبهذا الفهم فإن العولمة لها وجود نسبى منذ عشرات السنين أى منذ أن أدرك العالم أن بعض الظواهر والقضايا لها صفة عالمية تؤثر فى كل الجنس البشرى دون اعتبار للحدود أو الفواصل السيادية أو السياسية أو الجغرافية أو الثقافية .

ودخلت تحت هذه الدائرة العالمية منذ وقت مبكر قضايا مثل قضايا السلم والأمن وحقوق الإنسان وغيرها .. وهي القضايا التي مثلت الأساس للعمل الدولي المشترك ولعصر التنظيم الدولي بصفة عامة .

ولكن الجديد حقاً فى ظاهرة العولمة هو الاتساع الكبير فى النطاق الجغرافى والموضوعى لهذا المفهوم ، بحيث أضحت عشرات الظواهر والقضايا التى كانت تدخل فى نطاق المحلية أو الإقليمية ظواهر عالمية تهم البشرية جميعها ، تربطها جميعاً برباط مباشر اختفت معه كل أشكال الحدود والفواصل .

فإلى جانب الظواهر السياسية والاقتصادية العالمية بطبيعتها ، دخلت قضايا عديدة أخرى مثل قضايا البيئة أو القضايا الثقافية والإعلامية أو حتى الأنشطة الإنسانية ، باعتبارها قضايا تؤثر على المجتمع البشرى وينتقل تأثيرها بشكل فورى إلى كل بقاع المعمورة .

فالآثار الناجمة عن اتساع ثقب الأوزون أو ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض لا تؤثر على جزء من البشر دون الآخر ، ولا يمكن علاجها إلا باشتراك ومساهمة كل البشر . والاكتشاف العلمى فى مجال العلاج أو الزراعة أو غيرها ما يلبث أن يصل إلى كل مكان من العالم ويؤثر فيه ويتأثر به ، ناهيك عن أن معظم هذه الاكتشافات إغا تتم نتيجة تضافر جهود جهات عديدة من أكثر من دولة واحدة .

وفى مجال الثقافة والفنون فقد حطمت ثورة الاتصال الحديثة كل الحواجز ، وأنهت إلى الأبد سياسات العزلة أو الانغلاق ، وحولت العالم إلى قرية كونية كل من فيها يسمع ويرى كل ما يجرى في أى مكان منها في نفس اللحظة ، بل يشارك فيه بشكل مباشر إذا أراد .

وحتى فى مجال الصناعة ، فقد أصبحت السلعة الواحدة كالسيارة مثلاً تنتج فى عدة بلدان يتخصص كل منها فى إنتاج جزء محدد وفقاً لنظام غير مسبوق من تقسيم العمل الدولى .

وهكذا اتسعت وتتسع كل يوم دائرة العولمة حاملة معها نتيجتين في وقت واحد: الأولى تلاشى الحدود بين ماهو محلى وماهو إقليمي وماهو دولى .. والثانية تداخل القضايا بين ماهو سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، ولم يعد الفصل بين هذه الموضوعات محكناً ، فقد أصبح الجميع في بوتقة واحدة يؤثر كل جانب منها في الآخر ويتأثر به .

وإزاء هذا الواقع الجديد ، علينا أن نعترف أن التنظيم الدولى رغم كل جهود تطويره ، فإنه لم يتطور بالسرعة والقدر الكافيين للوفاء بمتطلبات التكيف مع هذه التحولات والتعامل مع آثارها ، الأمر الذى يفضى فى النهاية إلى صياغة مواقف وقواعد دولية لصالح الدول الأكثر امتلاكاً لموارد القوة فى مختلف جوانب الحياة الإنسانية .

فى ضوء تلك الحقائق ، فقد وجدت أن أمام الدبلوماسية البرلمانية ، ومن واجبها أن تقوم بدور أوسع وأكثر فعالية فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية لبناء عالم أكثر تكافؤ مع توجيه اهتمام أكبر لقضايا الشعوب الأقل غنى وغواً وتقدماً .

وكان من بين تلك القضايا:

- التئمية الاجتماعية .
 - قضايا البيئة
 - القضايا الإنسانية
- التعليم والعلوم والاتصال

١ - التنمية الاجتماعية

لكى تكون برلمانياً ، يتعين عليك الانخراط في الاهتمام بالقضايا التي تهم الشعب ، وعليك أن تدرك الحقيقة القائلة بأن

الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى كلها عوامل من شأنها أن تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، نجد مئات الملايين في الدول الأقل غواً لاتزال تعانى من الفقر ونقص الغذاء وتداعى الرعاية الصحية والتعليم ، بينما لا تخلو الدول المتقدمة هي الأخرى من مشكلات اجتماعية عديدة مثل تزايد معدلات البطالة والتشرد .

ورغم التباين فى واقع وأحوال المجتمعات وعاداتها ، فإنه مع تنامى تيار العولمة أصبح من المتعين على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، إعادة النظر فى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء أولوية لتخفيف حدة الفقر وتقليل نسبة البطالة وما إلى ذلك ، بما يسمح بتوسيع نطاق الاستفادة من مزايا النمو ليشمل قطاعاً أكبر من سكان العالم .

ويعتبر انتشار مثل هذه المشكلات بمثابة دعوة سافرة لنشر عبوامل القلق والعدوان والإنحراف والإدمان ، وهي ظواهر من شأنها تدمير الروابط الاجتماعية وحدوث التفكك الاجتماعي .

ولأننا في عالم لم يعد بإمكان بلد من بلدانه تحقيق الديمقراطية أو التنمية بشكل منفرد ، ولم تعد السياسات

الوطنية بمنأى من التأثر المباشر بتشابك العلاقات الدولية والثنائية .. لذلك فإن البرلمانيين عليهم مسئولية مزدوجة في هذا الصدد على كل من الصعيدين الوطني والدولي ، فعلى الصعيد الوطني ، فإن من الأهمية بمكان ضمان وجود علاقة مسئولة بين الحكومة وممثلي الشعب ، وعلينا تكثيف جهودنا وتحركنا كبرلمانيين – على المسنوى القومي في كل دولة لمعالجة ظواهر التفكك الاجتماعي عن طريق توثبق التعاون مع الحكومات ومع كافة المؤسسات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية .

كذلك علينا ترجمة الاتفاقات الدولية في هذا الصدد إلى تشريعات وطنية وتحديد سبل تنفيذها .. وأخيراً يتعين على البرلمانات الالتنزام بالعمل مع الحكومات لوضع وتطوير استراتيجية وجدول زمني هدفهما القضاء على الفقر المدقع .

وعلى المستوى الدولى ، فإن الاتحاد البرلمانى الدولى وضع نصب أعينه محاولة الإجابة عن عدة تساؤلات منها : كيف يمكن الإسهام فى تنفيذ خطة عمل التنمية الاجتماعية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ؟ وكيف يمكن المساهمة فى التوفيق بين الاحتياجات والتطلعات المتناقضة على المستوى الاجتماعى ؟ وكيف يمكن تحقيق المكاسب المادية والاقتصادية دون التضحية

بالاحتياجات الثقافية للأفراد ، وأخيراً كيف يمكن تحقيق التوازن بين سيادة التشريعات الوطنية وتزايد الحاجة إلى وجود حقوق والتزامات عالمية وكونية في هذا المجال ، ويحثاً عن إجابات لكل هذه التساؤلات والمتطلبات ، وفي ضوء هذا المفهوم الشامل لقضايا التنمية الاجتماعية ببعديه : الدولي والوطني ، قدم الاتحاد البرلماني الدولي دعمه وتأييده الكاملين للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي نظمتها الأمم المتحدة وعقدت في كوينهاجن في شهر مارس عام ١٩٩٥ وذلك منذ أن برزت فكرة القمة .

وقبيل انعقاد القمة أصدر الاتحاد البرلماني الدولي قراراً بعنوان: التعاون الدولي والتحرك على المستوى الوطني لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهود الرامية لمكافحة الفقر:

إسهام البرلمانيين في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

وخلال انعقاد القمة وجهتً خطاباً في الجلسة الافتتاحية لها متضمناً فهم ودور البرلمانيين في مجال التنمية الاجتماعية .

كما نظم الاتحاد البرلماني الدولي يوماً للبرلمانيين بمناسبة انعقاد القمة حضره نحو ألفي عضو برلماني من ٧٠ بلداً ، وأثناء الاجتماع الذي عقد ليوم واحد في مقر البرلمان الدانمركي ، جرى إطلاع المشاركين على المعلومات المتعلقة بالقضايا الرئيسية وتوجهات القمة ، وأحيطوا علماً بآخر التطورات الخاصة بإعداد الإعلان وبرنامج العمل المقرر صدورهما عن القمة ، كما أتاح الاجتماع فرصة للبرلمانيين من شتى أنحاء العالم لمناقشة الاستراتيجيات البرلمانية لمتابعة نتائج القمة .. وفي وقت لاحق من نفس العام صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي قراراً يؤكد الدعم السياسي الشامل للقيام بمتابعة حثيثة لنتائج القمة العالمية.

وكخطوة أخرى لدعم القمة العالمية للتنمية قررت مع مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى تحديد جملة تدابير وأعمال محددة تتمتع بالأولوية لتنفيذها بصورة مباشرة وغير مباشرة من جانب البرلمانات الوطنية لكفالة التنفيذ الفعال لوثيقة إعلان وبرنامج العمل الصادر عن القمة ، ولبلوغ هذه الغاية قام الاتحاد البرلمانى الدولى بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المتواصلة التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بعقد اجتماع ثلاثى لممثلين عن برلمانات وحكومات ومنظمات دولية أخرى وذلك من أجل إتاحة الفرصة للمساهمة في تعزيز التعاون بين البرلمانات والحكومات والمنظمات الدولية الأخرى في متابعة نتائج القمة .

وقد انعقد الاجتماع الثلاثي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال يومي.٥ - ٦ سبتمبر ١٩٩٦ .

وقد أكدت التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع الثلاثى على عدة مبادئ مهمة فى مقدمتها أن تحقيق الالتزامات والتعهدات الصادرة عن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية يتطلب مشاركة جميع هياكل الدولة بما فى ذلك برلمانها الوطنى وكذلك مشاركة المجتمع المدنى .

كما أكدت على أن البرلمان الوطنى فى كل دولة هو التجسيد الحقيقى للمجتمع المدنى وقشيل إرادة الشعب ، ولذلك فإن التحرك من جانب البرلمان وأعضائه لا يمثل فقط أهمية قصوى لتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية ، بل يمثل ذات الأهمية لإعادة طرح وشرح شتى القضايا المرتبطة بتلك السياسات والبرامج على جموع المواطنين ، وحشد التأييد اللازم من جانبهم لكل تحرك يقوم به البرلمان ، فالوعى بالمشكلات الاجتماعية يمثل شرطاً مهماً لنجاح جهود حلها ، فى نفس الوقت يلعب البرلمان دوراً بالغ الأهمية فى إصدار التشريعات فى شتى المجالات ومن ثم فلا غنى عن دوره فى توفير الإطار التشريعى للتنمية الاجتماعية وبإمكان البرلمان أيضا المساهمة فى ضمان إبقاء

موضوعات التنمية الاجتماعية في دائرة وبؤرة الحوار السياسي الوطني للوصول إلى حلول لها .

وقد طرح هذا الاجتماع الثلاثي عدة مقترحات للتحرك البرلماني الدولي لتنفيذ مقررات القمة العالمية الاجتماعية ، وفي ١٧ سبتمبر ١٩٩٦ ، أقر مجلس الاتحاد البرلماني الدولي هذه المقترحات بعد دراستها وتعديلها ، وتضمنت هذه المقترحات نوعين من الإجراءات أولهما يتعلق بتحقيق هدف ايجاد مناخ ملائم للتنمية الاجتماعية ، والثاني هو الإجراءات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الثلاثة التي حددتها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وهي : القضاء على الفقر ، والعمل المنتج وتحقيق التوظيف الكامل للعمالة ، وتحقيق التكامل الاجتماعية .

وتحت كل بند من هذه البنود جميعاً تم تحديد إجراءات واضحة يتعين على برلمانات الدول القيام بها لتحقيق هذه الأهداف ، كما تم أيضا النص على آليات من جانب الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة الالتزام بهذه الاجراءات ودراسة نتائجها وآثارها .

٢ -- البيئة

قضايا حماية البيئة هي أكثر قضايا عصرنا ارتباطاً بصفة العالمية ، فإذا كانت الحواجز والفواصل قد تلاشت أوهى في

طريقها بين دول وشعوب العالم فى كثير من الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية ، ففى مجال البيئة ، فإن مثل هذه الحواجز والفواصل غير موجودة أصلا خاصة مع ظهور آثار بالغة الخطورة تهدد بيئة الأرض مثل التغييرات المناخية ، وارتفاع درجة حرارة الأرض ، والخلل فى طبقة الأوزون ، والتصحر ، وغيرها من أشكال الاخلال بالتوازن البيئي الطبيعي

لذلك فإن هذه القضية التى لم تأخذ اهتماماً من المجتمع الدولى يناسب ما تحمله من مخاطر ، لها أبعاد عديدة شديدة الارتباط بدور البرلمانيين والنبلوماسية البرلمانية ٠٠ من بينها :

أن حماية البيئة ترتبط فى أسبابها وفى وسائل معالجتها
 بالخلل القائم فى النظام الدولى بين الأكثر غنى والأكثر فقراً.

قدول الشمال المتقدمة بما تنتجه من تكنولوجيا وسلع ، وما تستخدمه من أنواع الطاقة في المجالات المدنية والعسكرية ، وما قامت به من اجتثاث للغابات في سبيل بنا ، نهضتها الزراعية والصناعية ، تعد هذه الدول أكبر المتسببين في مشكلات البيئة ، ولا تزال ممارساتها هي المكون الأكبر للمشكلات الحالية في هذا المجال .

فى الوقت نفسه ، فإن الدول المتقدمة رغم تزعمها لدعوات حماية البيئة ، فإنها لم تف بالالتزامات المتربة عليها في هذا

الشأن ، وتتردد كثيراً فى احترام تعهداتها ، وفى مقدمتها الالتزام الذى وضع على عاتقها بموجب مقررات مؤقر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذى ألزم هذه الدول بزيادة مساعداتها الرسمية للدول النامية إلى ما يعادل ٧ , ٠ ٪ من إجمالى ناتجها القومى ، ونقل التكنولوجيا المعززة للتوازن البيئى بشروط مواتية .

معنى ذلك أن معالجة قضية البيئة مسألة ترتبط بتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية ، وبتحقيق قدر مناسب من العدالة والتكافؤ في النظام الدولي خاصة بين الدول الغنية والدول النامية .

- ترتبط قضايا البيئة أيضاً بعملية التنمية من وجهات عديدة، فالخلل في التوازن البيئي يؤثر على التنمية بشكل مباشر، وعلى استغلال إمكانات وموارد الدول، خاصة في الدول النامية

بالإضافة إلى ذلك فإن علاقة البيئة بالتنمية لها بعد خاص بالدول النامية حيث تتزايد صعوبة الوفاء من قبل الحكومات والمواطنين بالتضحيات التي تتطلبها منهم حماية البيئة خاصة في فترات الأزمة أو الانكماش .

فهذه الدول تعانى أساساً من مسألة توفير التمويل اللازم

خطط التنمية .. فكيف يمكنها توفير تمويل إضافى لحماية البيئة ، خاصة أن التكنولوجيا التى تحافظ على البيئة لاتزال حديثة وباهظة التكاليف .

- فى الوقت نفسه فإن قضية البيئة ،هى قضية أولوبات مابين الحاضر والمستقبل ، مابين الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية فى المدى القصير أو النظر الى أبعاد النشاط الاقتصادى والاجتماعي على المدى الطويل .

فلا شك أن حماية البيئة والحفاظ عليها يتطلب تضحيات عديدة على المدى القصير مثل عدم الإفراط في استخدام موارد معينة كالغابات مشلاً وإيجاد بدائل لموارد أخرى ، وتوجينه استثمارات لا تنتج آثارها إلا على مدى طويل جداً على حساب الاستثمارات قصيرة الأجل .

وفى هذه النقطة بالذات فإن البرلمانات وأعضاءها يجب أن يكونوا على اقتناع كامل بالحاجة إلى إعطاء أولوية لمصالح المجتمع على المدى الطويل واختيار النموذج المطبق في مجال التنمية ودراسة آثاره على الموارد والبيئة على المدى الطويل

ولا تبعلق موضوعات البيئة بالسياسات الحكومية فقط .. ولكنها تتعلق كذلك بالسلوك الفردي للمواطنين والأسر ، ومن ثم

فإن الأمر فى حاجة إلى تدعيم مفاهيم التنمية المستدامة أو المتواصلة التى تربط العديد من القيم والأهداف المتعلقة بالبيئة والتعليم والثقافة وغيرها بعملية التنمية ، وتجعل منها عملية متكاملة شاملة قابلة للدوام والاستمرار ، وتراعى الظروف المحلية والبيئية من كل الجوانب ، وتحاول الاستفادة منها لفائدة أوسع نسبة من المواطنين .

فى هذا الإطار حظيت قضية البيئة باهتمام مناسب من الاتحاد البرلمانى الدولى حيث يشرف الاتحاد على ماتقوم به البرلمانات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج خطة عمل القرن ٢١ وهي الخطة التي اعتمدها مؤقر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو في يونيه ١٩٩٢.

كما نفذ الاتحاد برنامجاً رباعياً (١٩٩٤ - ١٩٩٧) لجمع المعلومات المتعلقة بالتدابير التي تتخذها البرلمانات بهدف تطبيق قمة «ربو» .

ويقوم الاتحاد بموافاة اللجنة المعنية بالتنمية المتواصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بنتائج أعماله في هذا الميدان .

كما كان لى شرف اعتلاء منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلقاء كلمة باسم برلمانات العالم فى الدورة الخاصة التى عقدتها الجمعية بعد مرور خمس سنوات على قمة « ربو ».

وكانت المرة الأولى التي يحتل فيها الاتحاد البرلماني الدولي مقعدا " في الجمعية العامة ويعتلى رئيسه منبرها .

وقد اعترف الإعلان الذي صدر عن هذه الدورة الخاصة للمرة الأولى بدور البرلمانات القومية لتحقيق التنمية المتواصلة .

٣ - القضايا الإنسانية

رغم انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب فإن النزاعات الدولية لم تتوقف ، حيث شهد العالم عشرات النزاعات الدولية والإقليمية والداخلية في السنوات الأخيرة وكانت الظاهرة الواضحة في هذه النزاعات هي تزايد أعداد الضحايا المدنيين من المصابين واللاجئين والمشردين ، حدث هذا بعنف في البوسنة والهرسك ، وأفغانستان ، ورواندا ، وبوروندي ، والصومال ، وزائير وغيرها .

فى الوقت نفسه تزايدت الحاجة أكثر من أى وقت مضى من أجل إيجاد آليات دولية للتعاون فى مواجهة آثار الكوارث الطبيعية .

ولكى يواجه المجتمع الدولى هذه الأزمات وآثارها فإن أمامه عدة خيارات هى العمل السياسى ، والمبادرة الدبلوماسية ، والتدخل العسكرى، والساعدة الإنسانية ، والطريق القضائى . وفى ضوء التجارب والدروس المستفادة من هذه الأزمات ، فإن أسلوب العمل يجب اختياره بدقة وتحديد مهمة القائمين عليه بكل جلاء .

وأياً كان الأمر بشأن نوع الكوارث طبيعية كانت أو بفعل الإنسان، فإن نتائجها تكون عادة أكثر جسامة بالنسبة للبلاد الفقيرة مما يتعين معه بحث الوسائل الممكنة لكفالة تقديم المساعدة بطريقة فعالة وسريعة ، ونحن البرلمانيين يجب أن نهتم بالسكان الذين يعانون من النزاعات المسلحة دولية كانت أم داخلية وبأولئك الذين يقعون ضحايا للكوارث الطبيعية ويجب أن يلقوا المساعدة التي يحق لهم انتظارها ، والحق في المساعدة الإنسانية قيمة يجب الدفاع عنها ويلورتها ، كما يجب العمل على أن يمارس هذا الحق جميع ضحايا الكوارث انطلاقاً من مبدأ التضامن الدولي .

ولا يكفى البحث فى حق المساعدة بل يجب بحث الوسائل الوقائية لهذه الكوارث لتوقى نتائجها ، ومن بين هذه الوسائل الوقائية منع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل .

من جهة أخرى ، فإن السلام سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي سوف يتعرض للخطر إذا ظل التهديد بهذه الكوارث أمراً عكناً .

فى هذا الصدد يدعم الاتحاد البرلمانى الدولى بشكل مستمر احترام القانون الإنسانى الدولى ، ويحتفظ بعلاقات وثيقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبدعم التطبيق الأمين للمبادئ الواردة فى اتفاقيات جنيف والبرتوكولات الملحقة بها ، ويعمل أيضاً على وضع تشريعات وطنية مناسبة .

وفى عام ١٩٩٤ أنشأ الاتحاد لجنة معنية بدعم احترام القانون الدولى الإنسانى ، وبناء على توصية من هذه اللجنة ، وضع الاتحاد فى سبتمبر ١٩٩٥ نظاماً لإعداد تقارير عن الإجراءات المتخذة على الصعيد البرلمانى لضمان احترام القانون الدولى الإنسانى ، والإجراءات المتخذة بشأن الألغام المضادة للأفراد (إنتاجها وتخزينها وتحويلها واستخدامها وتدمير المخزون منها وإزالة الألغام المنتشرة فى مواقع عديدة من العالم) .

وفى سبتمبر ١٩٩٦ قدمت اللجنة تقريراً إلى مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى عن استنتاجاتها فى هذا الموضوع ، وفى المؤقر البرلمانى الدولى السادس والتسعين المنعقد فى بكين فى سبتمبر ١٩٩٦ تم إصدار قرار يدعو إلى الحظر التام للألغام المضادة للأفراد .

ثقافة السلام

كان لدًى أكثر من دافع واحد للاهتمام بقضايا التعليم والإعلام والثقافة على المستوى الدولى ٠٠ بحكم منصبى السابق كوزير للتعليم في مصر ، وبحكم عملى من قبل في منظمة اليونسكو ، وبصفتى أولاً وقبل كل شيء أستاذاً جامعياً معنياً بأمور التعليم والثقافة ، كل ذلك جعل من الاهتمام بهذه القضايا مصدر سعادة لى وفضلا عن كل ذلك ، فإن قضايا التعليم والإعلام والثقافة في قلب العمل السياسي الوطني والدولي على السواء .

فكما يقال - فإن الحرب والسلام يولدان في عقول البشر ومعنى ذلك أن بناء السلام يبدأ من تلك العقول ، أي من خلال نشر « ثقافة السلام » ·

ونحن نعيش فى « عصر المعرفة » بمعناها الواسع ، المعرفة السى معتمد على حق الإنسان فى أن يتعلم وأن يستخدم ملكاته وقدراته على أفضل وجه ممكن ، حتى يتمكن من تحسين مستواه ، وأن يرقى بإمكاناته إلى أحسن وجه ، وأن يستثمر ما يتعلمه من أجل رفع مستوى المجتمع الذى يعيش فيه

والبحث عن المعرفة لا يتقيد بحدود الدولة الوطنية ، فقد قامت الحضارات على التبادل والتفاعل والحوار بين الشعوب ، ولم يستطع مجتمع عنصرى عبر التاريخ أن يبنى نفسه دون التفاعل مع غيره من المجتمعات ، ومن ناحية أخرى فقد أثبت التاريخ أنه بينما كانت الحروب ثمرة التناقضات بين الشعوب ، فإن الحضارات كانت ثمرة للتسامح والتآلف ، وبواسطة التقاء العقول الإنسانية تحقق السلام ، ولهذا كان احترام العقل الإنساني، وإبراز قيمته ، وإعلاء شأنه هو أكبر ضمان لنشر ثقافة السلام ونشر الحضارات .

ولاريب إذن أن يكون التعليم والشقافة والعلم هي القوى الفعالة التي تحقق التقاء العقول بواسطة وسائل الاتصال للوصول إلى هذا الهدف ، ومن ناحية أخرى فإن التنوع المشمر للثقافات وتأثيرها المتبادل في بعضها البعض يؤدى إلى توطيد التعاون بين مواطن الثقافات الكبرى في العالم من أجل توطيد دعائم السلام ولهذا فإن الإنسانية مدعوة لمواجهة ذلك التحدى الذي يبدو في ظهور منهجية جديدة للتفكير، ووسائل جديدة للعمل ، وطرق جديدة للتنظيم الاجتماعي ، إنه التحدى في تجديد أغاط حياتنا في ضوء ثورة المعلومات وما صاحبها من تقدم في العلم ووسائل

إن ثقافة السلام يجب أن توجه تفكيرنا ، وعلينا نحن شعوب العالم أن نحاول تحطيم الحواجز ، وأن نبذل كل الجهود لضمان عالمية المعرفة ووسائل الحصول عليها ، إنه فقط بواسطة هذه العالمية يكن أن نضمن تحقيق السلام ، وخير المجتمع الدولى بأسره .

ولهذا فإن مهمتنا الرئيسية نحن ممثلى شعوب العالم أن نحاول كسر الحواجز فيما بيننا ، وأن ننمى مواردنا البشرية لضمان عالمية المعرفة

إن أى محاولة لاحتكار قوة المعرفة لن تؤدى إلى تعطيل الوصول إلى أهدافنا الإنسانية فحسب ولكنها ستشجع أيضا على انتشار الرشوة والجرعة المنظمة بل قد تؤدى إلى انتشار الحروب وعدم الاستقرار بعد ما شاهدنا كيف أن جهود أجهزة المعلومات في كثير من الدول أصبحت تجند طاقاتها للبحث عن المعرفة .

لقد أصبحت التنمية البشرية على رأس الأولويات الدولية فى مجال العلوم والشقافة ، بعد إدراك العالم أن إعلاء قيمة العقل الإنسانى وتنميته ، هما مفتاح كل عملية للتقدم والتنمية ، كما أن ترابط عالمنا اليوم على نحو يجعله بمثابه قرية صغيرة يتطلب أن تكون الجهود الوطنية والإقليمية والدولية نابعة من فكر واحد من أجل دعم التنمية البشرية ،

وعلى الرغم من وجود مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية حققتها الدول النامية والمتقدمة ، فإن عالمنا يستخدم وسائل مشتركة في تنمية الموارد البشرية مثل تكنولوجيا الحاسب الآلى التي تعتبر أداة التقدم نحو الغد وزكنا مهما في إصدار القرار ، من هذا المنطلق ، فإن الدبلوماسية البرلمانية عليها الاشتراك في الحوار السياسي الدولي بشأن أوضاع القرن الحادي والعشرين في هذا المجال إزاء تحديات الموازنة بين الوطني والعالمي ، وبين الأصالة والمعاصرة ،

ومن أجل الاضطلاع بهذا الدور ، تم عقد « المؤقر البرلمانى الدولى الخاص بالتعليم والعلوم والثقافة والاتصال على أعتاب القرن الحادى والعشرين » والذى عقد في مقر اليونسكو بباريس وبالتعاون معها ، وذلك في ٣ يونيه ١٩٩٦ · وهو المؤقر الذى تواكب عقده مع احتفال اليونسكو بمرور خمسين عاماً على أنشائها .

وقد كان هذا المؤقر فرصة لكى يتعرف العالم على استراتيجية البرلمانيين في أنحاء العالم وبرامجهم بشأن القضايا الثلاث الرئيسية التى بحثها المؤقر وهي :

التعليم ، وحرية الثقافة ، والطرق السريعة للمعلومات .

وقد طالبت الوثيقة الختامية للمؤتمر ، والتى أصبحت الرؤية البرلمانية للتعليم والثقافة والاتصالات ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، بزيادة التعاون بين الاتحاد البرلمانى الدولى ومنظمة اليونسكو ، وأوصت بإبرام اتفاقية فى هذا الشأن ، وهى الاتفاقية التى تم نوقيعها فى باريس فى يونيه ١٩٩٧ ، وهى تقوم على أساس محائل للاتفاقية التى وضعها الاتحاد مع الأمم المتحدة ، وقد ركز واضعوها على مفهوم التعاون بين الحكومات والبرلمانات على المستوى الدولى ، حيث طالبوا بعقد اجتماع برلمانى فى إطار المؤتمر العام لليونسكو والذى يعقد مرة كل عامين ،

السلم والأمسن نحو أسس جديدة للتعاون الدولي

لقد تعمدت أن أضع الحديث عن السلم والأمن فى ختام موضوعات الدبلوماسية البرلمانية ، ليس فقط لأن الاهتمام بهذه القضية أمر بدهى ومهمة أساسية لكل المنظمات الدولية بما فيها الاتحاد البرلماني الدولي ٠٠ ولكن أيضاً لأن تحقيق السلام هو محصلة طبيعية لتحقيق كل ما سبق ٠

فإرساء ودعم الديمقراطية فى دول العالم يساعد على إرسا، الاستقرار والسلام ومنع الحروب ، ونفس الأمر بالنسبة لحماية واحترام حقوق الإنسان، وإقرار الحق فى الغذاء، ودعم التنمية الدولية على أساس من العدل والتوازن، ونشر الثقافة، وتواصل حوار الحضارات بين الشعوب ، .

كل ذلك يؤدى إلى السلام ، ويحقق الأمن لكل الشعوب . فالطريق إلى السلام يمر عبر معالجة روافد عديدة ، هى ذاتها الروافد التى تتسلل منها ظواهر الانحراف والكراهية والحروب ، إنها روافد البطالة ، والتفكك الاجتماعى ، وتغذية التناقضات الثقافية والعرقية · · وروافد الحرمان، والخلل بين الأغنياء والمحرومين من الأفراد والشعوب والمجموعات الدولية ·

إن السلام الوحيد المرشع للاستمرار هو السلام القائم على العدل والتوازن واحترام حقوق وتطلعات كل الشعوب والثقافات و الدبلوماسية البرلمانية مؤهلة للمساهمة في إرساء هذا السلام يفهومه الشامل في ضوء الاعتبارات التالية:

- المساهمة فى تخفيف الاختلالات القائمة والمتزايدة فى غط العلاقات الدولية والناتجة عن مصادر عديدة من بينها «دكتاتورية » اتخاذ القرارات فى أخطر أجهزة الأمم المتحدة وهو مجلس الأمن الذى تتمتع فيه خمس دول بحق الفيتو بحيث يمكن لعضو واحد منهم مصادرة إرادة المجتمع الدولى بكاملة وإلغاؤها وفرض إرادته عليها بمنع صدور أى قرار يعارضه .

وفى المقابل البرلماني الدولى منظمة ديقراطية في كل أعماله التي تتم وفق مبدأ المساواة الكاملة بين أعضائه .

كذلك حرصتُ على أن يشارك البرلمانيون برؤيتهم فى برامج ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة · خاصة أن بإمكان البرلمانيين المساهمة الفعالة فى تعزيز قدرة المنظمة الدولية فى التعبير عن اهتمامات ومصالح شعوب العالم ، فالبرلمانات تشكل وتعكس الرأى العام وهى الممثل الطبيعى والمؤسسى للشعوب ، وهى نفسها التى تقر التشريعات الوطنية التى بدونها يصعب تنفيذ أى التزام ذى طابع دولى ، بل إنها قارس تصويتاً على كل مامن شأنه أن يجعل أداء المجتمع الدولى أكثر فاعلية ، فالبرلمانيون يلعبون دوراً مهما فى مجال التعاون الدولى يستهدف خلق عالم أفضل فى المستقبل.

كذلك يستمد هذا الخلل وجوده وتزايده من التطورات الحديثة خاصة في المجال الاقتصادى ، حيث أدت التطورات التي شهدها العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، إلى وضع أسس نظام دولى جديد لصالح الأقوى ، والأغنى ، والأكثر تقدماً على حساب الأقل قوة ، والأقل غنى ، والأقل غواً

ويستمد هذا الخلل أيضاً وجوده واستمراره من تصاعد أدوار عديدة فى المجتمع الدولى من شركات كبرى متعددة الجنسيات إلى تكتلات اقتصادية وتجارية نشطة بين الأقوياء.

- إن مفهوم الأمن العالمى يجب أن يتسع ليشمل مفهوم أمن الشعوب ذاتها وليس أمن الدول فقط ٠٠ كما يجب أن تركز أهداف الأمن العالمى على منع إندلاع الحروب المسلحة وحماية البيئة من أجل النهوض بالتنمية المتواصلة ٠

 إن الأمن العالمي يحتاج إلى أن يتحلى ويقترن بأخلاقيات جديدة وأن تدعمه «ثقافة القانون»

فمواطن الضعف فى النظام القانونى الدولى تعتبر انعكاساً لمواطن الضعف فى النظام الدولى الشامل ، ويتعين على العالم أن يضمن إسباغ الصفة لقانونية على الأمن العالم ، وأن يضع القواعد التى يجب أن تنان احترام اجميع ، وأن يفرض حقيقة ومبدأ أن الجميع سواسية أمام القانون ، الضعيف والقوى سواء .

هذه. هى الشرعية الدولية التى يجب أن يؤسس عليها أمن العالم

وهذه النقطة يمكن مراعاتها عند اتخاذ القرارات في مجلس الأمن الدولى ، كما يجب على المجلس الاستفادة بصورة أكبر من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق باختصاصها الاستشارى .

وكذلك فإن من الضرورى إنشاء محكمة جنائية دولية لإعلاء حكم القانون ولتكون بمثابة محكمة دائمة للنظر في قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية .

إن تحقيق الأمن الإقليمي هو جزء من تحقيق الأمن والسلام على مسترى العالم، مع مراعاة أن الاستقرار الإقليمي في كل

منطقة من مناطق العالم لابد أن يغذيه التعاون الثقافى والاقتصادى ، فالتعاون الثقافى ينمى الإحساس بالتراث الثقافى المشترك الذى يجمع شعوب المنطقة أو الإقليم ويساعد على إيجاد صيغة للتفاهم تستند على القيم الثقافية المشتركة لشعوب الإقليم .

كما أن التعاون الاقتصادى يسهم فى تقليل الهوة الاقتصادية .

كذلك فإن التعاون السياسي على المستوى الإقليمي يمكن أن يسهم في حل الأزمات والتقليل من أخطار الحروب ، مما يدعم في النهاية السلام العالمي ، ويلعب الحوار السياسي على مختلف مستوياته بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بين دول المنطقة دوراً مهماً في بلورة هذا التعاون السياسي مما يستدعي إيجاد آلية مستمرة للمشاورات بين المؤسسات السياسية في كل منطقة ومن منطلق هذه الأهمية أولى الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً كبيراً بالأمن والتعاون والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وعقد لهذا الأمر عدة مؤتمرات بعد أن أولى اهتماماً المتوسط ، وعد لهذا الأمر عدة مؤتمرات بعد أن أولى اهتماماً عائلا من قبل ولمدة ثماني سنوات بالتعاون والأمن في أوربا

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥	
مفهوم الدبلوماسية البرلمانية ٨	-
الطريق إلى قمة الدبلوماسية البرلمانية الدولية ٢٦	-
العمل من أجل الديمقراطية ٥٤	
منظمة الشعوب ومنظمة الحكومات	-
المرأة والسياسة	
حقوق الإنسان	_
الحق في الغذاء	_
قضايا التنمية والمجتمع في عصر العولمة ١٠٢٤	-
ثقافة السلام	_
السلم والأمن : نحو أسس جديدة	· —
للتعاون الدولي	

العـدد القـادم

فى بحور العلم (الجزء الثالث) (دفاع عن العلم)

دكتور أهمد مستجيبر

1997/1	رقم الإيداع
ISBN	الترقيم الدولى 3-8

1/44/04

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

ثلاث سنوات قضاها الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيسا لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ م ، وهو يقدم في هذا الكتياب جوانب من فكره وتحربته .. ولعل أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة الثرية هو أن الدبلوماسية البرلمانية ، إذا توافرت الرؤية العميقة لدورها ، والشجاعة في تطوير الفكر وأساليب العمل ، قان بإمكانها أن تحقق الكثير من أجل بناء عالم أكثر عدالة وتكافؤاً.



دارالمعارف

E-712./.1



